

الغريب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ .

وبعد :

قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : «إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١] . وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] . ثُمَّ ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه يقول : يا رب ، يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك؟»^(١) .

هذا حديث عظيم اجتمع فيه كلام الله - جلّ وعلا - وكلام النبي ﷺ في توجيه الأمة إلى الأخذ من الطيبات وترك المُحرّمات ؛ لما في ذلك من الخير العاجل والآجل ، فإن الحلال الطيب يتغذى به الجسم تغذية طيبة ، ويكون له أثر على العمل الصالح ؛ لأنه يعين على طاعة الله

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم (٢٣٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

ويُحيي القلب؛ ولهذا قال: ﴿كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾.

والحرام وأكل الحرام يغذي الجسم تغذية خبيثة ويؤثر عليه تأثيراً سيئاً فيثقله عن طاعة الله ﷻ ويكسله عن فعل الخير، وأعظم من ذلك: أنه يمنع قبول الدعاء.

فأكل الحرام والتغذي به واستعماله يمنع قبول الدعاء، لا سيما في الأحوال الشاقة التي يحتاج فيها الإنسان إلى الدعاء ويحتاج إلى إعانة الله ﷻ له، فإن ذلك يحول بينه وبين قبول دعائه، كما قال ﷺ في الذي يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه -أي: إلى الله -جلّ وعلا- يدعو: يا رب، يا رب، يكرر الدعاء والإلحاح؛ وهذه أحوال تقتضي الإجابة: أولاً: أنه مسافر يطيل السفر، والمسافر حريٌّ أن يُقبل دعاؤه.

ثانياً: أنه أشعث أغبر متواضع لا يظهر عليه شيء من مظاهر الكبر.

ثالثاً: أنه يمد يديه إلى ربه، مد المُفتقر إلى الله ﷻ، المسكين المحتاج.

رابعاً: أنه يكرر فيقول: يا رب يا رب، وهذا إلحاح.

هذه أحوال تقتضي الإجابة، ولكن لما كان يتغذى بالحرام ويستعمل الحرام؛ لم تنفعه هذه الأحوال ولم يُستجب له دعاء.

فأتى يستجاب؛ لأن «أنّي» كلمة استبعاد، وذلك بسبب أكله للحرام واستعماله له.

ولما قال سعد بن أبي وقاص للنبي ﷺ: «ادع الله أن يجعلني مُجاب

الدعوة، قال: يا سعد، أطب مطعمك تكن مُجاب الدعوة^(١).

والله ﷻ يَسِّرُ الرِّزْقَ الْحَلَالَ لِمَنْ طَلَبَهُ، بل جعل طلب الرزق قربةً للعبادة، قال تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُ إِنَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

وقال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩-١٠]. أي: اطلبوا الرزق بالبيع والشراء وغير ذلك من وجوه الاكتساب المباحة. ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠].

فربط ﷻ بين العبادة وبين طلب الرزق.

قال سبحانه: ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدْوِ وَالْأَصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٦-٣٧].

فذكر أنهم يبيعون ويشتررون ويطلبون الرزق، ولكن إذا حانت الصلاة تركوا البيع والشراء وأقبلوا إلى عبادة الله ﷻ، فإذا فرغوا من الصلاة عادوا إلى بيعهم وشرائهم وطلبهم للرزق، وهؤلاء عملوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المُنافقون: ٩]. فهم جَمَعُوا بين

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٩١)، وعزاه للطبراني في المعجم الصغير.

طلب الرزق من الوجوه المباحة وبين عبادة الله ﷻ .

فلا يجوز للإنسان أن ينشغل بطلب الرزق وجمع المال ويترك الصلاة أو يترك العبادة التي أوجبها الله عليه بل يجمع بين الأمرين .

وطلب الرزق له وقت والعبادة لها وقت ، فلا يؤخذ من وقت العبادة لطلب الرزق ، ولا يؤخذ من وقت طلب الرزق للعبادة ، بل يعادل بينهما ؛ لأنه بحاجة إلى الرزق ، بحاجة إلى المال لينفق على نفسه وعلى أولاده ، وليتصدق على المحتاجين ، ويحسن إلى المعوزين ، ويجاهد به في سبيل الله .

الجihad بالمال قرين للجihad بالنفس في سبيل الله ، فقد ذكر الله الذين يسافرون لطلب الرزق مع الذين يسافرون إلى الجihad في سبيل الله ، فقال سبحانه : ﴿وَأَخْرَجَ يَصْرِيخُونَ فِي الْأَرْضِ يَقُولُونَ أَفَلَا لَنَا مَغْرِبٌ يَوْمَ الْقِيَامِ أَلَمْ يَكُنْ لَنَا مَبْعُوثٌ فِيكُمْ مَسْحُورُونَ﴾ [المزمل : ٢٠] .

كل هذا يدل على أن المسلم مأمور بطلب الرزق ليستغني به عن الناس حتى ولو كان ذلك بالاحتطاب والحمل على الرأس لطلب الرزق ، والاستغناء عن الناس وعن سؤال الناس .

قال ﷺ : «لأن يأخذ أحدكم أحبله ثم يذهب إلى الجبل فيجمع الحطب ويحمله على رأسه ثم يبيعه فيكف الله به وجهه ؛ خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»^(١) .

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم (١٤٧١) من حديث الزبير بن العوام ﷺ .

فطلب الرزق أمر مشروع وهو قرين العبادة، قرين الجهاد في سبيل الله ﷺ.

فيجب على المسلم أن يطلب الرزق، ولكن لا يكون ذلك على حساب العبادة فيتساهل بالعبادة، أو يضيع وقت الصلاة، أو يتأخر عن صلاة الجماعة وينشغل بطلب الرزق، بل إنه مأمور بهذا وهذا، كل شيء في وقته.

والغني الذي ينفق في سبيل الله له مكانة عظيمة عند الله ﷻ، فقد أثنى الله على الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية، أثنى الله عليهم ووعدهم بجزيل الثواب.

وقد جاء فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: «يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجور - أهل الدثور يعني: الأغنياء، قال ﷺ: وما ذاك؟ قالوا: يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم، لكنهم يتصدقون ولا نتصدق - يتصدقون لأن عندهم أموالًا، وفقراء المهاجرين ليس عندهم أموال، فأحزنهم ذلك لرغبتهم في الخير - فقال ﷺ: ألا أدلكم على شيء تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد مثلكم إلا من فعل مثلما فعلتم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: تسبحون الله دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وتحمدون الله ثلاثًا وثلاثين، وتكبرون الله ثلاثًا وثلاثين، وتقولون تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. فذهبوا فرحين فصاروا يقولون هذا الذكر بعد الصلاة،

فسمعهم إخوانهم الأثرياء فقالوا مثلهم، فعاد فقراء المهاجرين إلى رسول الله، فقالوا: يا رسول الله، سَمِعَ إخواننا أهل الدثور بما قلنا فقالوا مثلنا. قال ﷺ: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم^(١).

فهذا يدل على أن طلب الرزق وتوفير المال بيد المسلم - المال الحلال الطيب - أن له فضلاً وله فائدة عظيمة لمن وفقه الله ﷻ.

ولذلك شرع الله لعباده أن يطلبوا الرزق وأن يكتسبوا، وبيّن لهم الحلال والحرام، بيّن لهم الحلال لأجل أن يأخذوه، وبيّن لهم الحرام من المكاسب من أجل أن يجتنبوه.

ومما يدل على أهمية المال في الإسلام: أن الله جعله مع الضروريات الخمس، وأمر بحفظه، وأوجب العقوبة على من يعتدي على أموال الناس.

قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

فأوجب قطع يد السارق الذي يسرق أموال الناس؛ لأنها أموال محترمة لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها.

قال سبحانه في المحاربين الذين يقطعون الطرق ويسلبون الناس

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم (١٣٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال مسلم: «وهذا حديث قتيبة».

أموالهم بالقوة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

وقال ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُّسْلِمٍ إِلَّا بِطَيِّبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ»^(١).

فمال المسلم مُحترَم كما أن دمه مُحترَم وعرضه مُحترَم.

قال ﷺ في خطبته في حجة الوداع: «أيها الناس، إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟»^(٢).

وحرم الغش في المُعاملات، والكذب والخديعة، وأكل أموال الناس بالباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْمَعْكَامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحَكْرَةٍ عَنِ رَأْسٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

فجعل أكل المال بالباطل عديلاً لقتل النفس بغير حق.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٠٧١٤)، والدارقطني في سننه (٢٦/٣) كلاهما من حديث عم أبي حرة الرقاشي رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٧) من حديث أبي بكره رضي الله عنه.

هذا كله يدل على أهمية الأموال وحرمتها، قال -جل وعلا-:

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

فنهى عن إضاعة المال وإعطائه للسفهاء الذين يضيعونه.

وقال -عليه الصلاة والسلام-: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم، ويكره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»^(١).

والله -جل وعلا- بيّن الطرق الشرعية لاكتساب المال، بأن يبيع ويشترى ويؤجر، ونهى ﷺ عن المكاسب المحرمة والطرق المحرمة التي يؤخذ بواسطتها المال بغير حق.

حرم ﷺ بيع المواد الخبيثة والمواد المحرمة كالخمر، والخنزير، وآلات اللّهُو، والميتة، والأصنام، والصور المحرمة؛ لأن الله -جل وعلا- إذا حرم شيئاً حرم ثمنه كما قال ﷺ.

فالذي يبيع المواد المحرمة ويأكل ثمنها هذا مثل اليهود الذين حرم الله عليهم شحوم الميتة فاحتالوا على ذلك؛ فأذابوها وباعوها وأكلوا ثمنها؛ ظناً منهم أن بيع الدهن المأخوذ من الدهون المحرمة يختلف عن بيع الشحم، وهذا من باب الاحتيال على ما حرم الله ﷺ فقال: «لعنة الله على اليهود، لما حرمت عليهم الشحوم جملوها -يعني:

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم (٤٤٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أذا بواها - وباعوها وأكلوا ثمنها»^(١).

ثُمَّ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(٢).

فلا يجوز بيع المواد المحرمة كالخمر وسائر المُسكرات
والمُخدرات والدخان والقات.

كل المواد المحرمة لا يجوز بيعها ولا الاتجار بها وأكل ثمنها، فإن
ثمنها يكون مثلها حرامًا، ولو تغير الاسم فإنها لا تتغير الحقيقة.

وحرم ﷺ الرشوة؛ فقد لعن النبي ﷺ الراشي والمُرشي
والرائش^(٣): وهو الساعي بينهما، والرشوة: هي المال الذي يدفع
للموظف أو المستول من أجل إنجاز المعاملات التي يطلب منه
إنجازها.

فإذا كان لا ينجز الأعمال والمعاملات إلا إذا دفع إليه رشوة من
أصحاب هذه المعاملات؛ فهذه هي الرشوة الملعون من دفعها،
والملعون من أخذها، والملعون من سعى فيها، نسأل الله العافية.

وهي السحت الذي قال الله - جلّ وعلا - في حق اليهود ﴿أَكْتَلُونَ
لِلسُّخْتِ﴾ [المائدة: ٤٢]. والسحت هي الرشوة وهي الباطل الذي قال الله
تعالى فيه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم (٤٠٤٨) من حديث جابر رضي الله عنه بنحوه.

(٢) رواه أبو داود في سننه برقم (٣٤٨٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٢٤٥٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ [البقرة: ١٨٨].

كثير من الناس يتهاونون بأمر الرشوة، أو يسمونها بغير اسمها فيقولون: هدية، أو هي حق للموظف، أو تشجيع للموظف أو غير ذلك من الأسماء، لا يسمونها رشوة، هي رشوة ولو سُميت بغير اسمها، وهي سحت وحرام، وملعون من تعاطاها.

كذلك حرم الله القمار؛ وهو جميع الأموال التي تؤخذ على المراهنات والمسابقات؛ لأنه أكل للمال بالباطل، إلا ما استثناه الرسول ﷺ من المُسابقات الثلاث؛ قال: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»^(١).

«النصل»: الرماية؛ لأن الرماية من وسائل الجهاد في سبيل الله ﷻ، فيجوز المسابقة فيها لأجل يحقق الرماية ويتعلمها.

«أو خف»: المُراد به: المُسابقة على الإبل من دواب الجهاد أيضًا. و«الحافر»: المُراد به الخيل؛ فالمُسابقة على الخيل مشروعة؛ لأن الخيل من دواب الجهاد، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

فالذي يعطى للسابق في هذه الأمور، في الرماية أو في المُسابقة على الإبل أو على الخيل؛ الذي يعطى للسابق هذا حلال طيب؛ لأنه

(١) رواه أبو داود في سننه برقم (٢٥٧٤)، والنسائي في سننه برقم (٣٥٨٥)، ورواه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٠١٤٢) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إعانة على تعلُّم وسائل الجهاد لا الذي يؤخذ على الترشيح فإنه من القمار.

وكذلك ما عدا هذه الثلاثة من المراهنات والمسابقات، فالمال الذي يؤخذ عليه هو الميسر، وهو القمار المحرم في كتاب الله ﷻ.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: ٩٠-٩١].

فجعل الميسر قريناً للخمر، وأمر بتجنبه والابتعاد عنه، والميسر: هو القمار وهو جميع المراهنات والمسابقات التي يؤخذ عليها المال ما عدا ما استثناه الرسول ﷺ؛ لأن ذلك أكل للمال بالباطل. وأعظم المكاسب المحرمة: الربا.

قال الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾﴾ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رَأُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٧٩﴾﴾ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [البقرة: ٢٧٥-٢٨٠].

هذا وعيد شديد على أكلة الربا، وأنهم محاربون لله ومُحاربون

لرسول الله ﷺ، ومن حاربه الله ورسوله فهو مهزوم وخاسر وهالك؛ لأن أحدًا لا يقوم لحرب الله ﷻ، فالله يسلط عليه من جنود السموات والأرض ما لا طاقة له به، يسلط عليه من النكبات والنكسات، يسلط عليه تلف المال، يسلط عليه الأعداء والسراق وقطاع الطريق، ويسلط عليه الحريق والغرق، ويسلط عليه أمراض الزروع والثمار وتلف المال في البر والبحر.

إذا حارب الله سلط الله عليه جنوده، ولله جنود السموات والأرض، بل يسلط عليه الأمراض الفتاكة التي لا يستطيع الطب علاجها، بل يمحق بركة المال الذي معه من الربا، فلا ينتفع به ويكون وبالاً عليه، كما قال الله -جلّ وعلا-: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٦].

وَيَمْحَقُهُ بِمَعْنَى: أنه يتلفه، وبمعنى: أنه يمحق بركته ونفعه، فلا ينتفع به صاحبه، وإنما يشقى بجمعه وتكديسه ولا ينتفع به لا في دنياه ولا في آخرته، ويخرج من الدنيا مذموماً خاسراً، ويخلف الأموال الربوية ناراً تتأجج عليه في نار جهنم، نسأل الله العافية.

والنبي ﷺ: «لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه»^(١). فلعن الآكل، وليس المراد: خصوص الأكل، وإنما المراد: جميع وجوه الانتفاع بالربا سواء بالآكل أو بالشرب أو باللباس أو بالافتناء وجعله مع الأرصد، حتّى ولو لم يأكله، فالمراد: أخذ الربا.

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم (٤٠٩٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

أخذ الربا هذا أكل له ، كما قال -جلّ وعلا- في اليهود : ﴿ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ [النساء: ١٦١] .

فإذا أخذ الربا حقت عليه اللعنة ، سواء أكله أو لبسه أو شرب منه أو تصدق منه أو تركه خلف ظهره ، ويكون زادًا له إلى النار يوم القيامة .

«وموكله» : وهو الدافع الذي يدفع الربا في المعاملات ؛ لأنه أعان على الحرام ومكّن المرابي من أخذ الربا .

فلو لم يوجد من يدفع الربا لتعطل المُرَابُونَ ، لكن لما تهاونوا معهم ودفعوا لهم الربا ، دخلوا في لعنة الله ، هم خسروا المال ودفعوه ، ومع هذا لعنهم الله ، خسروا أموالهم واستحقوا لعنة الله .

«وكاتبه» : الذي يكتب العقود الربوية ، بأن يكون كاتبًا عند المُرَابِي ويكون كاتبًا في البنك ، يكتب المعاملات الربوية ، ويكتب الوثائق ، هذا ملعون على لسان رسول الله ﷺ ، مع أنه ما أكل الربا ولا دفع الربا ، ولكن لما صار يكتب الربا ؛ فإنه تعاون مع المُرَابِي -والعياذ بالله- .

والله -جلّ وعلا- يقول : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢] .

«وشاهديه» : الشهود الذين يشهدون على عقد الربا ؛ لأن الله أمر بالإشهاد على الدين : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

فالذي يشهد على عقد الربا لأجل إثباته وتوثيقه يدخل في لعنة الله ﷻ ، مع أنه ما أكل الربا ولا دفع الربا ولا كتب الربا ، ولكنه شهد عليه

ورضي به وأعان عليه ؛ فاستحق اللعنة من الله ﷻ ، فهذا ما يدل على قبح الربا .

قد عده رسول الله ﷺ من السبع الموبقات^(١) . يعني : المهلكات من السبع الكبائر ممّا يدل على خطورته .

والربا في اللغة : الزيادة ، يقال : ربا الشيء : إذا زاد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ أَهْرَتْ وَرَبَّتْ ﴾ [فصلت : ٣٩] .

يعني : الأرض . ربت : يعني : ارتفعت وزادت . ومنه : الربوة : المكان المرتفع من الأرض ، فالربا في اللغة : الزيادة .

وأما في الشرع : زيادة في أموال مخصوصة ، نهى النبي ﷺ عن الزيادة فيها لقوله : « البر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والملح بالملح ، سواء بسواء يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى »^(٢) .

هذه الستة التي نص عليها رسول الله ﷺ ، لا يجوز بيع شيء منها بجنسه مع زيادة ، ولا يجوز بيع شيء منها من غير جنسه مؤجلاً ، قال ﷺ : « فإذا اختلفت هذه الأصناف - كما إذا بيع بر بتمر أو ذهب بفضة فقد اختلفت الأصناف - فبيعوا كيف شئتم » . يعني لا مانع من الزيادة ، لكن « يداً بيد »^(٣) . يعني لا بد من التقابض في المجلس .

(١) انظر : صحيح مسلم برقم (٢٦٢) من حديث أبي هريرة ؓ .

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم (٤٠٦٣-٤٠٦٤) من حديث عبادة بن الصامت ، وأبي سعيد الخدري ؓ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه برقم (٤٠٦٣) من حديث عبادة بن الصامت ؓ .

وقد ألحق جمهور العلماء بهذه الستة كل ما شاركها في علة الربا التي من أجلها حرم الربا في هذه الستة إلحاقاً للفرع بالأصل عن طريق القياس، والقياس من الأدلة الشرعية التي هي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس عند جمهور أهل العلم.

فما شابه هذه الستة بأن وجدت فيه علة الربا التي من أجلها حرم رسول الله ﷺ الربا في هذه الستة فإنه يلحق بها ويدخله الربا عند جمهور أهل العلم.

* فالربا على نوعين:

١- ربا الفضل: وهو الزيادة بين هذه الأشياء وأشباهاها إذا بيع جنس بجنس منها.

٢- ربا النسيئة: وهو التأجيل، كأن يبيع ذهباً بدراهم مؤجلة، أو يبيع البر بالشعير مؤجلاً، أو يبيع التمر بالبر مؤجلاً، أو يبيع الذهب بالفضة مؤجلاً، أو يبيع الدولار بالدينار أو الجنيه أو الريال السعودي مؤجلاً، يبيع عملة بعملة أخرى من غير جنسها مؤجلة، هذا ربا النسيئة، والنسيئة معناها: التأجيل.

فهذه الأمور الربوية إذا اتحد الجنس بين الثمن والمُثمن لا بد من شيئين، لا بد من التساوي في المقدار ولا بد من التقابض في المجلس، وإن اختلف الجنس بأن يبيع بعضها بغير جنسه من هذه الأشياء فلا بد من التقابض في المجلس، وتجاوز الزيادة.

قال ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً

بيد»^(١). هذا هو الضابط المُختصر للربا وبيانهُ.

وهناك أنواع يتعامل بها الناس اليوم وهي ربًا صريح، منها:

أولاً: القرض بالفائدة، أي: بالزيادة، كأن يقرضه مائة ريال بمائة وعشرين، وهذا ربًا صريح.

قال ﷺ: «كل قرض جر نفعًا فهو ربًا»^(٢).

وأجمع العلماء على هذا الحكم أن كل قرض جر نفعًا فهو ربًا، يعني: جر نفعًا للمقرض، إذا قال: لا أقرضك إلا بمنفعة تعود علي، إما بأن يعطيه زيادة على المبلغ، أو أن يسكنه داره، أو أن يركبه سيارته، أو أن يقضي له حاجة، فكل المنافع التي تعود على المقرض وهي مشروطة بأن يشترطها المقرض فإنها تكون ربًا، سواء كانت نقودًا أو غير نقود؛ لأن المقصود من القرض: الإحسان.

والعلماء يقولون: القرض عقد إرفاق، المقصود منه: الأجر، بأن تقرض المحتاج ليدفع حاجته، ثمَّ يرد عليك مثل ما أعطيته من غير زيادة: ويكون لك الأجر عند الله؛ لأنك وسعت على أخيك وساعدته، ولا ضاع لك شيء من مالك؛ لأنه يعيد إليك مالك وعاد إليك الأجر من الله ﷻ.

فالمقرض لا يشترط زيادة على القرض، فالذي يأخذ من القرض

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم (٤٠٦٣) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) انظر: تمييز الطيب من الحبيث (ص ١٢٤)، وإرواء الغليل (٥/ ٢٣٥) برقم (١٣٩٨).

فائدة هذا هو الربا الصريح .

ومن هذا : ما تقرضه المؤسسات الربوية من البنوك للشركات وغيرها إذا احتاجوا إلى «سيولة» كما يسمونها أو احتاجوا إلى تمويل مشروع من المشاريع ، يتقدمون إلى البنوك أو إلى المؤسسات الربوية فيأخذون منها قرضاً بزيادة يتفقون عليها ، هذا رباً صريح ملعون عليه أربعة ، الأكل والموكل والكاتب والشهود ، كلهم يلعنون على هذا القرض .

هذا نوع من أنواع الربا المتفشية الآن في المجتمع .

فالقروض الربوية متفشية الآن ، وقد لا يعرف الناس الآن قرضاً إلا القروض الربوية ؛ لأنهم لا يجدون من يقرضهم لوجه الله ﷻ ، إلا ما ندر ، فيلجأون إلى القروض الربوية ، ويدخلون في غضب الله وفي لعنته ، ويدخلون في الكسب الحرام الممحق البركة .

فهذه المشاريع التي مَوَّلَوها بالربا أو هذه المصانع التي مَوَّلَوها بالربا يَمَحَقُها الله ﷻ وَيَمَحَقُ كسبها ، وقد يسلط عليها ما ي تلفها ، وإن بقيت فإن كسبها يكون ناراً تتأجج على أهلها .

فلا يجوز اللجوء إلى هذا الأمر حتَّى ولو أغلقت المصانع ولو أغلقت المتاجر ، فإن ذلك لا يُسَوِّغُ اللجوء إلى الربا ومُحاربة الله ورسوله .

ومن أنواع الربا التي يقع فيها كثير من الناس اليوم : أنهم يبيعون النقود والعملات بعملة أخرى مؤجلة ، وهذا رباً صريح ، وهذا ربا

النسيئة، وهذا ربا الجاهلية؛ هذا أشد أنواع الربا، فإذا باع عملة نقدية سواء كانت من الذهب أو من الفضة أو من الأوراق النقدية بعملة أخرى مؤجلة؛ فإن هذا ربا النسيئة.

لأن النبي ﷺ يقول: «يبدأ بيد من غير أن يتفرقا وبينهما شيء»^(١). فلا بد من التقابض من الطرفين في المجلس.

فإذا أراد أن يصرف نقودًا فلا بد أن يحصل التقابض بين الطرفين في المجلس وإلا كان ربا صريحًا هو أشد أنواع الربا.

ومما يقع من صور الربا: بيع العينة التي نهى عنها النبي ﷺ.

قال في حديث ابن عمر: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد؛ سلط الله عليكم ذلًّا لا ينزعه منكم حتى ترجعوا إلى دينكم»^(٢).

ما هو بيع العينة الذي أخبر النبي ﷺ أن الناس إذا تبايعوا به سلط الله عليهم الذل؟

بيع العينة: أن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها على الدائن الذي باعها عليه مؤجلًا بثمن حال أقل من المؤجل؛ كأن يشتري سيارة بمائة ألف مؤجلة ثم يبيعها على نفس صاحبها بثمانين ألفًا حالة من أجل أن

(١) لعله يشير إلى حديث البخاري رقم (٢٠٦٠-٢٠٦١) من حديث البراء ابن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما: «إن كان يدا بيد فلا بأس، وإن كان نسيئًا فلا يصلح».

(٢) رواه أبو داود في سننه برقم (٣٤٦٢)، والإمام أحمد في المسند برقم (٤٨٢٥) كلاهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

يأخذ منه ثمانين ألفاً حالاً ثم يدفع إليه بعد ذلك مائة ألف إذا حلَّ الأجل .
وهذا باع نقوداً بنقود مؤجلة واجتمع فيها ربا الفضل وربا النسيئة ،
ربا الفضل ؛ لأنها ثمانين بمائة ، وربا النسيئة ؛ لأنها نقود بنقود مؤجلة ،
هذا ربا النسيئة .

وإنما السلعة جُعِلت حيلة في صورة البيع لأجل أن يتوصل للربا
ويقول : أنا ما أخذت ربا ، أنا بعت واشترت .

نقول : هذا ليس بصحيح ، هذا ليس بيعاً وشراء ، هذا ربا ، ولكن
جعلتم البيع أو صورة البيع حيلة .

وقد أخبر النبي ﷺ أنه في آخر الزمان يُسْتَحَلُّ الربا باسم البيع^(١) .
هذا نفس الشيء ، فالذي اشترى سلعة بثمن مؤجل وهو يريد ثمنها في
الوقت الحاضر لا يبيعها على صاحبها ، بل يبيعها على غيره ، يبيعها في
السوق ، فلا بأس أن يبيعها في السوق ويأخذ ثمنها ؛ لأنها ملكه .

وهذا يقع فيه الكثير من الناس اليوم ، يلجأون إليه ويتبايعون به ،
يشترى السلع بثمن مؤجل ثم يقول : أبيعها ، أنا ما لي حاجة بها لأنني
مُحتاج ثمنها ، فيقول له البائع : أنا أخذها منك بدل أن تبيعها على
الناس بثمن أنقص من الثمن الذي في ذمتك لي فيأخذها بهذا ، هذا هو
الربا .

(١) انظر : إعلام الموقعين (٣/١٢٨) ، ولم أقف على نص الحديث ، وانظر كذلك
للمبحث الماتع الذي ذكره الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظية
(ص ٢٧١) وما بعدها .

وهذه المُعاملة إنّما جُعِلت وسيلة إلى الربا باسم البيع، لو أنه أعطاه دراهم مؤجلة بدراهم حالة؛ صار هنا أسهل عليه من أن يبيع عليه سلعة ثمَّ يبيع السلعة ويتعب.

فلو أنّهم أخذوا الربا من الأول؛ صار أسهل من الحيلة التي هي باسم البيع، وصاروا صرحاء في أخذ الربا، ولا يُخادعون الله ﷻ ويُخادعون المؤمنين ويقولون: هذا بيع وشراء، هذا ربا، وإنّما جعل البيع والشراء تغطية فقط.

فهذا من أعظم أنواع الربا، فهو ربا صريح، وملعون من فعله، وزيادة على ذلك: فيه الكذب والخداع، مُخادعة الله ﷻ ومُخادعة المؤمنين، وهذه زيادة جريمة نسأل الله العافية.

فالحاصل: أن الربا باب عظيم من أبواب الحرام، وأبواب المنكر، وأبواب المُحاربة لله ولرسوله، وهو يتفشى في آخر الزمان كما أخبر النبي ﷺ^(١).

فيجب الحذر منه، لا سيما وأن بعض المسلمين في الغالب يستوردون صور المُعاملات من بلاد الكفار ويستعملونها.

فما فعله الكفار من القمار أو من الميسر أو من الربا يستعمله المسلمون ولا يبالون هل وافق دينهم أو لا يوافق دينهم.

(١) انظر: سنن أبي داود برقم (٣٣٣١)، وسنن ابن ماجه برقم (٢٢٧٨) كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحول أحاديث وردت في شأن الترهيب من الربا - أعادنا الله وإياك منه - انظر: الترغيب والترهيب (٣/١٤-١٤).

فهذا هو الذي أوقع الكثير من المسلمين، وهو التقليد الأعمى والتشبه بالكفار، واعتبار ما يفعله الكفار أنه حلال وأنه مباح وأنه تَقَدُّم وحضارة، ولا ينظر هل هو موافق لشرعنا أو غير موافق لشرعنا.

ومن ثمَّ وقع كثير من الناس في هذه الأمور المُحرمة، أولئك كفار وليس بعد الكفر ذنب، فإذا تعاملوا بالربا والقمار وتعاملوا بالغش والخديعة؛ فلا يجوز للمسلمين أن يفعلوا هذه الأشياء لأنَّهم مسلمون، حرم الله تعالى عليهم المُعاملات الربوية.

فالمُسلم مَمْنوع من هذه الأمور، أما الكافر فهو يفعل زيادة كفر، فهذه المُعاملات المُحرمة زيادة في الكفر، وليس بعد الكفر ذنب، نسأل الله العافية.

فالواجب على المسلمين: أن يُمحّصوا معاملاتهم وعقودهم، وأن يتجنبوا ما وقع فيه الكفار، ولا يقلدوهم في هذه الأمور المُحرمة ويقولون: الربا أصبح عالميًا، الربا لا يصلح، ولا يقوم الاقتصاد إلا به، أصبح ضرورة، كما ينادي به بعض المَخدوعين، الربا لا يحل إلى يوم القيامة، حرام على المسلمين.

الواجب على المسلمين: أن يقيموا معاملاتهم على ضوء كتاب الله وسنة رسول الله، وعلى مقتضى شريعتهم، وأن يقيموا اقتصادًا نزيهًا، اقتصادًا بريئًا من المُحرّمات يتطابق مع شرعهم، هذا هو الواجب على المسلمين عمومًا.

ويجب على كل مسلم خصوصًا: أن ينأى بنفسه عن هذه المُعاملات

المُحرمة، ولا يقول: الناس يفعلون هذا، أو الناس على هذا، لا يكون هذا لك حجة أمام الله، أنت مسئول عن نفسك وكلُّ له عمله ولا تزر وازرة وزر أخرى، كلُّ مسئول عن عمله.

الواجب على الأمة الإسلامية عمومًا: أن يصححوا معاملاتهم.

والواجب على كل مسلم: أن ينظر إلى معاملاته الخاصة به، وألَّا يقع في المُحرمات تشبُّهاً بما عليه الناس أو بما وقع فيه الناس.

نسأل الله ﷻ أن يغنيننا وإياكم بالحلال عن الحرام، وأن يغنيننا بفضلِهِ عمن سواه، وأن يرزقنا القناعة بالحلال والزهد في الحرام والابتعاد عنه، وأن يبصرنا وإياكم بالحق ويرزقنا اتباعه، ويبصرنا وإياكم بالباطل ويرزقنا اجتنابه؛ إنه سميع مُجيب.

وصلَّى الله على نبينا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه أَجْمَعِينَ.

الأسئلة

س ١ : اقترضت من البنك مبلغاً برئاً ثم تبت إلى الله تعالى ، وقد بقي عندي المبلغ المُقترض أو جزء منه ، فما حكم تصرفي في هذا المبلغ ؟
 علماً أن البنك لا يقبل استرداده ، ولا يقبل إلغاء المعاملة الربوية ؟

ج ١ : الاقتراض بزيادة سواء من البنك أو من غيره حتّى من الأفراد ؛ الزيادة في القرض حرام ، وما وقع منك من المعاملة بالربا فيما سبق ، عليك بتقوى الله والتوبة إلى الله ﷻ ، ومُحاولة التخلص من الربا : ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

فإن أبوا أن يتركوا الزيادة فعندك المحكمة ، تشتكيهم على المحكمة ، وإن قبلوا أنهم يأخذون رأس مالهم ويتركوا الربا هذا هو الواجب عليهم .

س ٢ : ظهرت طريقة جديدة للحصول على سيولة مالية في بعض البنوك التي فتحت أقساماً سَمَتها إسلامية وهي أنهم يقولون : لدينا سلع معينة وأنت تشتريها منا بالاقساط بثمان معين مؤجل ثم توكلنا في بيعها فنبيعها لك ونعطيك الثمن كائناً ما كان ثم تسدد لنا المبلغ المُتفق عليه أصلاً ، علماً أنني لا أرى هذه السلع ، فهل تجوز هذه المعاملة ؟

ج ٢ : لا تجوز هذه المعاملة ؛ لأنك لا تأمنهم على هذه الأمور ،

ويريدون التستر باسم الوكالة، فإذا اشترت منهم سلعة معينة فلا بد أن تقبضها، ولا بد أن تنقلها إلى محلّك أو إلى بيتك أو إلى متجرك أو محلّك الخاص بك.

كما أن النبي ﷺ: «نهى عن بيع السلع حيث تبتاع»^(١). يعني في المكان التي اشترت فيه، نهى عن بيعها فيه حتّى تُنقل، وحتّى يحوزها التجار إلى رحالهم؛ وذلك من أجل قطع دابر التحيل على الربا.

فإذا اشترت من البنك أو من غيره سلعة موجودة في ملكه فلا بد أن تقبضها، ولا بد أن تنقلها من محلّ البائع إلى محلّك ثمّ بعد ذلك تتصرف فيها.

أما أنك تشتري سلعة ما رأيتها، ويقولون: وكلنا؛ فمن يأمنهم على هذا وهم أصحاب ربّا، وبيت ربوي، ثمّ إن هذا بيع ووكالة فهو بيعتان في بيعة، فهذا منهي عنه.

س٣: تمنح بعض المصارف المالية بطاقة ائتمانية يتفق بها الشخص من حسابه فقط دون أي إقراض، ويأخذ المصرف رسمًا لإصدار البطاقة ومصاريف إدارية سنوية مُحددة مقابل تنظيم عمليات السحب من الرصيد وتسليم الثمن للبائعين وهكذا.

فما حكم اقتناء هذه البطاقات التي أصرف بها من حسابي فقط ويأخذون مقابلًا على البطاقة وعلى العمليات؟

(١) انظر: صحيح الإمام البخاري برقم (٢١٦٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ج ٣: البطاقة الائتمانية معناها : أنَّهم يعطونك هذه وتشتري ما شئت من المَحلات ، وهم يدفعون الثمن من مالهم ثُمَّ ترد عليهم ما دفعوا بزيادة ، هذا هو الربا ، هذه هي البطاقة الائتمانية ، يعني : ائتمنوك على أنك تشتري السلع التي تريدها وهم الذين يسددون الثمن من مالهم قرضًا يقرضونك إياه ثُمَّ تسدده لهم مع الزيادة ؛ وهذا ربا القرض ، أما لو كان لك رصيد عندهم وأعطوك بطاقة فهذه تسمى بطاقة السحب ليست بطاقة الائتمان ، أي : تسحب من رصيدك فلا بأس بذلك ؛ لأنك ما اقترضت منهم وإنما تسحب من رصيدك ، وتشتري وتدفع من رصيدك وهم الذين يسددون من رصيدك ؛ فهذا لا شيء فيه لأنك ما اقترضت منهم وإنما جعلت عندهم رصيد ووكلتهم أنَّهم يسددون له من رصيدك ، هذا لا شيء فيه ، وما يأخذونه في مقابل عملهم لا بأس به .

س ٤ : بلغتنا فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بتحريم نظام الادخار المعمول به في بعض الشركات ؛ لأنه نظام ربوي ، حيث إن الشركة تستقطع من راتب الموظف نسبة معينة شهريًا وتجمعها ثُمَّ تعطيه بعد عشرين سنة فأكثر من الخدمة المبلغ المتجمع ومثله معه إذا تقاعد .

والسؤال هو : هل إذا وضعت الشركة هذه المبالغ المُقتطعة به حساب مقفل لا تتصرف فيه ولا تتعامل به ولا تسحب منه شيئًا ، فهل يتغير الحكم وهم يقولون : نريد تشجيع الموظفين على الادخار وليس لنا مصلحة في المال ؟

ج ٤ : هذا كلام ليس بصحيح ، ما هي مصلحتهم هم أن يأخذوا منك

مبالغ ويحفظونها في صندوق ولا يتصرفون فيها وإذا احتجتها يدفعونها لك، لو كان كذلك ما صار فيه بأس؛ لأن هذه أمانة، ائتمنتهم على هذه المبالغ، فإذا احتجتها تأخذها، لكن الواقع ليس كذلك، الواقع: أنهم يأخذون هذه المبالغ ويشغلونها بالربا والفوائد الربوية ويستفيدون منها.

ثم إذا جاء الموعد الذي حددوه يدفعون لك ما أخذوا منك وزيادة ربوية، يعطونك بعض الربا الذي هم حصّلوه، وأكثره يأخذونه لهم؛ هذا حرام ولا يجوز، ولذلك أصدرت اللجنة بتحريمها؛ لأنه ربّا، ربّا صريح.

س ٥: إذا قالت الفروع الإسلامية في البنوك: أن لديها هيئة شرعية ومشائخ مشهورين ودكاترة متخصصين في الاقتصاد الإسلامي فهل تبرأ ذمتنا بهذا إذا تعاملنا معهم، تجارتنا وشرائنا منهم؟

ج ٥: واللّه أنا لا أعرف هذه الهيئات الشرعية، وأخشى أنها مسألة حيلة فقط، أو أنهم يختصون ناسًا يوافقونهم على رغبتهم، يحضرون ناسًا باسم طلبة علم على رغبتهم يوافقونهم ويعطونهم شهادة شرعية.

أنا أخشى من هذا، إذا كانوا صادقين أنهم يتحرون الشرع، لماذا لا يسألون اللجنة الدائمة أو هيئة كبار العلماء، إذا كانوا سيتحرزون من الحرام؟

أم أنهم يُكوّنون لجنة من عندهم، لجنة هم الذين يشكلونها على رغبتهم، فأنا ما أثق من هذا العمل ولا أرى الاعتماد عليه.

س ٦: أردت شراء سيارة، فقال لي زميلي في العمل: أنا اشتريها

وأقسطها عليك وأنت غير ملزم بالشراء، ولو اشتريتها أنا فما الحكم في هذه الصورة؟

ج ٦: قل لزمالك: لا يصلح هذا إلا إذا كانت السيارة عندك، هي ملكك، ثم تشتريها أنت منه، أما إنه لا ينشئ شراء السيارة إلا بعدما تتفاوض معه وتتفاهم معه؛ فهذا بيع مسبق بينك وبينه.

فإذا وثق منك أنك تأخذها فسيشتريها ولو لم يثق أنك تأخذها لن يشتريها لأنه ليس له بها حاجة إليها؛ فهذا لا يجوز إلا من كانت عنده السلعة في ملكه عند العقد وتشتريها منه، قال النبي ﷺ: لحكيم بن حزام لما سأل الرسول ﷺ قال له: «إن الرجل يأتيني فيسألني البيع ليس عندي ثم أمضي وأشتريه له من السوق، قال ﷺ: لا تبع ما ليس عندك»^(١).

فالذي يريد أن يداين الناس ويريد أن يبيع على الناس فإنه يؤمن السلع عنده في محلّه، وإذا جاء الزبائن يبيع عليهم ما يريدون.

س ٧: أمي تسكن بمفردها مستوحشة، وأخشى عليها، وتلح علي أن أنقلها إلى بيتي لتسكن معي وأرعاها وتأنس بي، وزوجتي مصرة على الرفض لمشاركة أمي لها في البيت، فهل أطيع زوجتي أو أمي؟

ج ٧: إذا كانت هذه الزوجة لا تتلاءم مع والدتك فأسكنها وحدها وأسكن أمك معك، أو فالتمس زوجة غيرها تساعدك على بر والدتك.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٥٣٤٦) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

أما إنك تضيع والدتك وتذهب مع زوجتك وتطيع زوجتك ؛ هذا أمر لا يجوز، هذا من العقوق .

س٨: يريد عدد من الأزواج والزوجات بالتراضي في بداية النكاح استعمال موانع للحمل مدة سنة أو سنتين حتَّى يطمئنوا إلى استمرار النكاح واستقرار الأمور، ثمَّ بعد ذلك يزيلون هذه الموانع، فما حكم ذلك؟

ج٨: هذا من سوء الظن بالله ﷻ، الإنسان يتزوج ويُحسن الظن بالله، وأن هذا الزواج -إن شاء الله- سيستقر، ويُحسن الظن بالله، ويطلب الذرية ويترك عنه هذه الأمور وهذه الوسوس وهذه الأعمال التي يروجها شياطين الإنس والجن بين الناس، يُخوفونهم من الذرية ويُخوفونهم من الحمل .

أحسن الظن بالله ولا تظن أن هذا الزواج سيفشل، بل أحسن الظن بالله، وأنه سينجح .

لكن لو قدر أنه عرض شيء من عدم الالتئام فيما بعد، فالأمر لله ﷻ، عالج هذا الشيء، فإن صلح وإلا التمس غيرها .

س٩: شركة أو مؤسسة حكومية تقدم تخفيضاً معيناً للطلاب مثلاً عندما يشترون منها، فما حكم أن يطلب شخص من طالب أن يشتريها ثمَّ يبيعها عليه، أو يوكله بشرائها فيشتريها الطالب بالثمن المُخفض لصالح الشخص الآخر؟

ج ٩ : هذا احتيال ؛ لأنَّهم خصصوا هذا بالطلاب ، فلا يأتي أحد ويشترى منهم باسم الطالب من أجل التخفيض وهو ليس بطالب ، هذه حيلة وكذب ، وهذا أمر لا يجوز .

س ١٠ : ما حكم الإيجار مع الوعد بالتملك ، أي : أن التملك لا يحصل تلقائياً عند انتهاء مدة الإيجار لكن يوعدهم من يستأجر بالتملك إذا دفع مبلغاً معيناً في نهاية المدة أنه يملك السيارة ؟

ج ١٠ : هذا الكلام ليس صحيحاً ، هم يؤجرون السيارة تأجيراً ينتهي بالتملك يسمونها الإيجار المُتَّهِي بالتملك .

فالإيجار مشروط والبيع مشروط في العقد ، تم العقد على هذا ، أما إنَّهم يقولون : وعد ؛ فهذا من الكذب ، يريدون فقط أنَّهُم يمررون هذا العقد وأنَّهم يخدعون الناس به ليس وعداً ، هذا عقد يشتمل على إجارة وعلى بيع في النهاية ، وهو أمر لا يجوز ، وقد صدر فيه قرار من هيئة كبار العلماء بتحريمه ، فإما أن يقتصروا على الإجارة ، وإما أن يقتصروا على البيع .

أما إنَّهم يجمعون بين عقدين مُختلفين في عقد واحد ؛ فهذا أمر لا يجوز .

س ١١ : هل يجوز تعزية الكافر إذا مات له أحد من أقربائه ، مع العلم أن هذا المسلم المُعزي لن يدعو له بالمَغْفرة والرَّحْمَة ؟

ج ١١ : لا يعزى الكافر بالكافر وإنَّما يعزى الكافر بالمُسلم ، إذا كان كافر له قريب مسلم مات فيعزى بالمُسلم ، أما إنه يعزى بقريبه

الكافر؛ فهذا لا يجوز؛ لأن هذا يدل على المحبة، والله حرم علينا محبة الكفار وموادة الكفار.

س ١٢: هناك قضية بدأت تنتشر في هذا الوقت وهي سعي عدد من المسافرين إلى الخارج للدراسة أو الدعوة أو التجارة ثم يتزوجون مدة إقامتهم في الخارج بنية طلاق المرأة قبل عودتهم، وهناك أناس معينون يقصدون تلك البلاد لهذا الغرض؟

ج ١٢: هذا العمل لا يجوز؛ لما فيه بالتلاعب بالناس والأعراض، لأنه زواج لا يراد للاستدامة، وإنما يراد لقضاء الشهوة فقط مدة ثم يتركها، والزواج يراد له الاستمرار والبقاء، ويراد السكن بين الزوج والزوجة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ ءَايَتْهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١].

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

ويراد به الذرية، ويراد به الاستقرار النفسي بين الزوجين، ولا يراد به قضاء الشهوة فقط مدة ثم يتخلى عنها، هذا يشبه -إلى حد كبير- المتعة المحرمة.

بل قد يكون متعة مبطنة؛ هذا من ناحية، والناحية الثانية هذا الزواج وهذا الجماع سينشأ عنه أولاد في الغالب، أين يذهبون؟ يضيعون في بلاد الكفار! يضيعون في بلاد الغربية! لا يدري عنهم والدهم، يقضي شهوته فقط.

هذا لا يصلح أبداً وما هو بزواج، هذا قضاء شهوة، ولا يجوز

هذا، وإن أفتى بعض العلماء بجوازه، ولكن لَمْ ينظروا إلى ما يترتب عليه، نظروا إلى أنه عقد وفيه شهود، وفيه ولي ومتوفرة شروطه في الظاهر.

لكن لَمْ ينظروا إلى المَقصود منه، وَلَمْ ينظروا إلى ما يترتب عليه من العواقب الوخيمة، وَلَمْ ينظروا إلى تصرف الناس فيه؛ لأنه بلغنا أن أناسًا يذهبون ويتزوج الشخص في الليلة الواحدة عدة زوجات، يدخل على هذه ويخرج ويذهب إلى هذه.

س ١٣ : ما حكم قيام أحد الشركاء في الشركة بإدارة الشركة مقابل أجره شهرية معينة فيأخذ راتبًا على الإدارة وأرباحًا كشريك؟

ج ١٣ : لا بأس بهذا، أن أحد الشركاء يتولَّى أعمال الشركة براتب ويكون له نصيب من الأرباح بحكم الشركة معهم؛ لأنه دفع مالا وقام بعمل، فكل ما أخذه وجهه، ما أخذه مقابل العمل : هذا أجره، وما أخذه مقابل الشركة : هذا مضاربة، ولا بأس بذلك.

س ١٤ : عمد بعض الناس الذين فيهم شيء من الدين والخير في هذه الأيام إلى اقتناء أطباق الدش بحجة متابعة الأحداث العالمية، فما حكم ذلك؟ ويقولون : نحن نتحكم في الجهاز ونمنع القنوات السيئة !

ج ١٤ : الشيء إذا كان فيه منفعة جزئية وفيه مضار كثيرة؛ فإنه لا يجوز أخذه من أجل المصلحة الجزئية والغفلة عن المضار الكثيرة التي فيه.

والدش فيه أضرار كثيرة عليه وعلى أهل بيته : يجلب مناظر سيئة

ويَجلب العري والإباحية، وصور فعل الفواحش، والأخبار جزء بسيط مما فيه، فإذا كانت المَضار أكثر من المَنافع أو مساوية لها فهذا حرام، على مقتضى أصول الشريعة أن المَضرة الراجعة تجعل الشيء حراماً، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

الناحية الثانية: أن الأخبار تحصل عليها من غير الدش، تحصل عليها من الراديو ومن الصُّحف.

س ١٥: تقدم بعض المطاعم عروضاً للأكل مضمونها: «كل حتى تشبع بعشرين ريالاً» مثلاً، فيضعون الطعام على المائدة ويأخذ منه الأشخاص ويأكلون ما يشاءون بالمبلغ المحدود، وربح المطعم قائم على افتراض أن الزبائن مهما أكلوا فلن يزيدوا في المتوسط والمُعدل عن حدٍّ معين، يعتبر المطعم نفسه أنه لا يزال رابحاً، فما حكم هذا العرض؟

ج ١٥: هذا لا يجوز من أجل الجهالة والغرر، وهذا مثل الجوائز التجارية التي توضع لأجل أن يتزاحم الناس على المحلات طمعاً في هذه الجوائز.

س ١٦: قام ما يسمى بمجلس الإفتاء الأوروبي بإصدار فتوى بجواز بقاء المرأة الكافرة إذا أسلمت تحت زوجها الكافر، فما حكم هذا؟

ج ١٦: هذه فتوى باطلة، قال الله -جلّ وعلا-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠].

يعني : إلى أزواجهن الكفار، فإذا أسلمت المرأة وهي تحت كافر فإنه يفرق بينهما ويُنتظر، فإن أسلم وهي ما زالت في العدة : فإنها ترد إليه .

أما إن خرجت العدة ولم يُسلم : فإنها تبين منه ولا ترجع إليه ، قال ﷺ : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ ﴾ [البقرة: ٢٢١] .

فلا يجوز أن تزوج المسلمة بكافر، ولا يجوز أن تبقى إذا كانت مزوجة منه وأسلمت، لا يجوز أن تبقى مع الكافر إلا إذا أسلم وهي في العدة .

س ١٧ : يقول بعض المشتغلين بالإعجاز العلمي في القرآن : إننا غير ملزمين بعدم الخروج عن أقوال السلف في التفسير، وأن الاختصار على أقوالهم تحجير وضيق أفق، وأن المتكلم في الإعجاز العلمي في القرآن لا يشترط أن يكون مفسراً ولا أن تنطبق عليه شروط المفسر، وإن كلامه اجتهاد، إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر، فما صحة كلامه هذا؟

ج ١٧ : هذا كلام باطل ؛ لأنه لا يجوز تفسير القرآن إلا بالأصول المعروفة المعتبرة وهي أربعة :

أولاً : تفسير القرآن بالقرآن .

ثانياً : تفسير القرآن بالسنة - سنة الرسول ﷺ - .

ثالثاً: تفسير القرآن بأقوال الصحابة الذين تعلموا على الرسول ﷺ، وعرفوا منه معاني القرآن.

رابعاً: تفسير القرآن بما تقتضيه اللغة العربية التي نزل بها.

فهذه وجوه التفسير كما ذكرها ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي مقدمة تفسيره وذكرها غيره.

أما تفسير القرآن بالرأي والتخرص؛ فهذا لا يجوز لأنه قول على الله بغير علم؛ وقد قال ﷺ: «من قال في القرآن برأيه وبما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار وأخطأ ولو أصاب»^(١).

لا يجوز لأحد أن يتكلم في القرآن، العالم لا يجوز له أن يتكلم في القرآن برأيه فكيف بالجاهل، من طيب أو مهندس أو فلكي؟!

هذا لا يجوز له من باب أولى؛ لأنه ليس بعالم، لا يجوز الكلام بكتاب الله ﷻ بغير علم، وتقول: هذا هو مراد الله ﷻ، وهذا هو تفسير الآية. وهو من باب التخرص.

وأيضاً؛ هذه النظريات التي يسمونها الإعجاز العلمي، هذه النظريات تتغير، كل يوم تظهر نظرية تكذب النظرية التي قبلها، فهي غير مستقرة وغير ثابتة؛ لأنها عمل بشري، ولا يُجعل العمل البشري والمُتَغَيِّر تفسيراً لكلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من

(١) رواه أبو داود في سننه برقم (٣٦٥٢)، والترمذي في سننه برقم (٢٩٥٣) بنحوه من حديث جندب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكذلك عند الترمذي في سننه برقم (٢٩٥٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

خلفه تنزيل من حكيم حميد.

فَسَّرَته اليوم بهذه النظرية بعد يومين جاءت نظرية كذبتها ، معناها أنك فسرت القرآن تفسيرًا باطلاً غير صحيح ، نسأل الله العافية .

س ١٨ : ما حكم تسليم الأب أحد أولاده إدارة مؤسسة مقابل مبلغ معين شهري مع وجود أولاد آخرين قادرين على إدارة المؤسسة؟ هل إعطاء أحد الأولاد فرصة عمل دون الآخرين يُخالف العدل بين الأولاد المأمور به شرعاً؟

ج ١٨ : لا بأس بذلك إذا جعل واحداً من أولاده يعمل في المال في مقابل راتب مثلما يعطي الناس الأجانب؛ فلا بأس بذلك لأنه في مقابل عمل ، ولا يلزمه أن يشغل الأولاد الآخرين .

س ١٩ : إذا وجدت في سوق الحراج بضاعة رخيصة جداً يُحتمل أنها مسروقة ، ويُحتمل أن صاحبها باعها اضطراراً إلى إغلاق محلّه أو مغادرة البلد ، فهل يجوز لي الشراء؟

ج ١٩ : الذي لا تعلم أنه مسروق ولا تعلم أنه مأخوذ بغير حق : تشتري منه ، الحمد لله ، إلا إذا علمت أن هذا المال ليس له وليس وكيلاً في بيعه ، فلا يجوز لك أن تشتري منه .

س ٢٠ : ما حكم شراء أسهم الشركات التي تُمول عملياتها بقروض ربوية ، علماً أن مجال عملها أصلاً مباح كالصناعة والزراعة والعقار ، لكنها لا تكتفي بأموال المساهمين وإنما تقترض من البنوك قروضاً ربوية

لأجل التوسع في خطوط الإنتاج والعمل، وكثير من هذه الأسهم تباع على شبكة الإنترنت، فما حكم شراء هذه الأسهم؟

ج ٢٠: لا يجوز شراء هذه الأسهم إذا كانت في شركة تتعامل بالربا، وإن كان أصل تأسيسها غير ربوي.

فما دامت أنها تجعل أرصدها في البنوك وتستثمرها بالربا؛ فلا يجوز لك أن تشتري الأسهم التي فيها؛ لأنك تشتري أسهمًا ربوية.

س ٢١: بعد انتهاء الدوام الرسمي أقوم بعمل اتصالات للربط بين بائعين ومشتريين في مجال العقار والمعدات، وأخذ أجرة على هذا مقابل الدلالة.

أعمل هذا على حسب فراغي، وليس لي مكتب، ولا أنا متفرغ لهذا العمل، وإنما يحصل مرة في الشهر أو مرتين، فهل هناك حرج شرعي في هذا؟

ج ٢١: إذا كان النظام يقتضي منع مثل هذا العمل؛ فإنه لا يجوز لك مخالفة النظام الذي جعله ولي الأمر لمصلحة العمل ومصلحة المسلمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
والحمد لله رب العالمين.

مكانة المرأة
في الإسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - مكانتها :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فقد يستغرب البعض لماذا اختير هذا الموضوع بالذات؟ ألم يكن هناك مواضيع أهم منه؟

الجواب : أنه اختير هذا الموضوع بالذات لما أثير حوله في هذا الزمان من الشبهات ، لأن موضوع المرأة موضوع مهم في المجتمع ؛ فهي الركيزة الأولى للذرية التي يتكون منها المجتمع ، فإذا صلحت فإنها تكون سبباً في صلاح ذريتها ، وأهل بيتها .

يقول الشاعر في هذا المعنى :

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق^(١)

والموضوع في رد شبهات الذين اتخذوا من المرأة ركيزة يتسترون

(١) انظر : ديوان حافظ إبراهيم (١/ ٢٨٢) .

من ورائها للطعن في الإسلام، ويريدون من ورائها أيضًا إفساد المرأة، ليفسد المجتمع من ورائها، ولا زال أعداء الله ورسوله في كل زمان ومكان يعيشون في الأرض فسادًا، ليهلكوا الحرث والنسل، فموضوع المرأة صار موضوعًا مهمًا ينبغي العناية به، وبيان مكانتها في الإسلام، حتى يذهب ذلك الضباب الذي نشأ من دعايات المضلين.

والمرأة وموضوعها صار حديث الركبان في هذا الوقت، والإذاعات في الغالب تتناول موضوع المرأة تركز عليه والجرائد والمجلات تتناول موضوع المرأة وتركز عليه، ويأتي من خلال ذلك كثير من الشبهات التي ربما تنطلي على الأغرار أو الجهال، وفي استعراض تاريخ المرأة على مر الزمان، يتضح لنا جليًا مكانتها في الإسلام، بل في الأديان السماوية كلها.

فالمراة كما تعلمون ممّا أخبر به القرآن الكريم عن مكانتها في جاهلية العرب، أنهم كانوا يسيئون إلى المرأة غاية الإساءة، ويفرطون في حقها ويعتبرونها من سقط المتاع، فهم يكرهون المرأة ويكرهون نسل البنات.

كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٥٨ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيَسْكُرُ عَلَىٰ هُتٍ ۖ أَمْ يَدُسُّ فِي الْتَرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٨-٥٩].

فكان أحدهم إذا ولدت له المرأة بنتًا وأخبر بذلك فإنه يستاء من ذلك فيخجل من الناس، ويستحي أن يمشي مع الناس، وقد ولد له بنت

يتوارى من القوم من سوء ما بشر به، ثم يفكر: ﴿أَيَسْكُكُمْ عَلَى هُونٍ﴾ [النحل: ٥٩]. يعني: أتركها حية، وهو محتقر، وهي محتقرة، ويصبر على ذلك: ﴿أَيَسْكُكُمْ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّ فِي التُّرَابِ﴾ [النحل: ٥٩]. أي: يدفن هذه البنت وهي حية تحت التراب حتى تموت.

وهكذا كانوا يفعلون؛ كانوا يثدّون البنات، بمعنى: يدفنونهن حيات حتى تموت تحت التراب للتخلص منها، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]. يعني: البنت التي تدفن يُسأل هذا الذي دفنها عن هذه القتلة الشنيعة يوم القيامة.

كذلك كانوا يعاملون المرأة إذا بقيت على قيد الحياة، ولم يثدوها؛ كانوا يعاملونها أسوأ معاملة، فكانوا لا يورثون المرأة إذا مات قريبها، بل يحرمونها من الميراث، ويقولون: إن الميراث لمن يحمل السلاح ويركب الخيل، أما المرأة فليس لها نصيب من الميراث ولا استحقاق، ويحرمونها حقها، ويهضمونها ما أعطها الله من ميراث قريبها حتى ولو كان أقرب الناس إليها فإنها لا ترث منه فلساً واحداً.

ومن معاملتهم للمرأة إذا بقيت على قيد الحياة: أنهم كانوا إذا مات عنها زوجها فإنهم يتسابقون إليها، فأيهم يسبق إليها ويلقي عليها ثوبه يكون أحق بها ويرثها من الميت كما يورث المال، ثم بعد ذلك هو مخير إما أن يتزوجها ولو كانت لا تريده، وإما أن يزوجها ويأخذ صداقها، وإما أن يعضلها -بمعنى: أن يبقها بلا زواج حتى تفتدي منه بمال تدفعه إليه-.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْنَهُنَّ﴾ [النساء: ١٩].

هذه معاملتهم للمرأة إما أن يدفنها تحت التراب حتى تموت، وإما أن يُبقوها على هون.

بمعنى: أنهم لا يورثونها إذا مات قريبها.

وبمعنى: أنها إذا مات عنها زوجها يتصرفون بها تصرف المالك في ملكه لا اختيار لها ولا تدبير لها في نفسها.

كذلك كان أحدهم يتزوج العدد الكثير من النساء بدون حد ولا قيد، يتزوج الواحد منهم العشرات من النساء ولا يراعي حقهن ولا يعاملونهن المعاملة اللائقة.

هذا مجتمع الجاهلية ومكانة المرأة فيه، كما ذكر الله تعالى في القرآن.

ثم جاء الإسلام فَحَلَّصَ المرأة من هذه الآصار والأغلال ومنحها حقها، وحمل مكانتها، وبيّن أن المرأة شقيقة الرجل، هي وهو خلقا من أب واحد وأم واحدة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَوْا وَخُلِقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

فأخبر ﷺ أن المرأة والرجل خلقا من أب واحد وأم واحدة هما آدم وحواء -عليهما الصلاة والسلام- وإنه لا مزية للرجل عليها في أصل المنشأ، وإنما هي أخته من أبيه وأمه وشقيقته.

وقال ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ .

وأخبر ﷺ أن الرجل والمرأة كلاهما مخلوق من ذكر وأنثى ، وأنه لا كرامة لذكر على أنثى ، ولا لأنثى على ذكر إلا بالتقوى : ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ .

كما أنه ﷺ امتن على الرجال بأن جعل لهم زوجات من أنفسهم ، قال ﷺ : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل : ٧٢] .

فمن نعمة الله - جل وعلا - على الرجال : أن جعل لهم من أنفسهم ، أي : خلق لهم من جنسهم أزواجًا يرزقون منهم البنين والحفدة والذرية ، وقال ﷺ : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم : ٢١] .

ومن آياته ﷺ : أنه خلق للرجال أزواجًا ليسكنوا إليهن وتحصل لهم الطمأنينة ، فالمرأة سكن للرجل يستريح بها من كثير من المتاعب ، ويأنس بها وتشاركه في الحياة .

وجعل بينهما مودة ورحمة ، هو رجل أجنبي ، وهي امرأة أجنبية يجمع الله بينهما ، ويؤلف بين قلوبهما ، ويجعل بينهما المودة والرحمة ، أي : يحدث ﷺ عند اجتماعهما مودة ورحمة حتى يتم الوفاق والوئام ، وحتى تترتب النتائج الحميدة على اجتماع الرجل

والأنثى على سبيل الزواج الشرعي ، هذا من نعمة الله على الرجال يذكر الله بها ليشكروه ويحمدوه على ذلك .

هذا مما يبين أن المرأة لم تخلق عبثاً ، وليست من سقط المتاع كما يصفها الجاهل .

وإنما هي كائن ومخلوق ودعامة في هذا المجتمع ، يحصل منها الذرية والإنجاب ، ويحصل منها السكن للذكور والراحة والألفة والمحبة حتى يتكامل بناء المجتمع .

كما أنه ﷺ رد على الجاهلية في ظلمهم للمرأة من ناحية الميراث : فَأَعْطَاهَا اللَّهُ حَقَّهَا مِنْهُ ، فَقَالَ ﷺ : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ٧] .

وقال ﷺ في توريث البنت والبنات : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَانَ مِنْهُ حَظٌّ الْوَلَدَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ .

إلى قوله ﷺ : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوَصِّيتُ بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ [النساء: ١١-١٢] .

كما فرض للأُم نصيباً بقوله ﷺ : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١] .

فبين نصيب الأم مع الولد، ونصيبها مع عدم الولد، ونصيبها مع الإخوة ومع عدم الإخوة، في هذه الآيات ورثت الأم وورثت الزوجة.

وقد ورثت الأخت في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا فَكَانَ لِأَخِيكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَأُولَٰئِكَ يَرْثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا النِّسَابُ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ [النساء: ١٧٦]. وورثت البنت والبنات.

هذا ميراث المرأة بنتًا، وأختًا، وأمًا، وزوجة مكن الله لها ورد عليها حقها المسلوب وأبطل ما كان في الجاهلية من حرمانها الميراث.

كما أن الله ﷻ رد وأبطل ما كانت عليه الجاهلية من كونهم يرثون المرأة عن الميت كما يرثون المال حيث بين الله ﷻ أن المرأة لا تورث وليست مالا، وإنما هي مخلوق له كرامته، وله مكانته، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَآءَاتِيْمُهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

كما أنه ﷻ أبطل ما كانت عليه الجاهلية من أنهم يتزوجون من النساء بلا حدود ولا عدل: وإنما يتزوج الإنسان من النساء ما شاء الله، ثم إن الله سبحانه حدد هذا بحد فيه الإنصاف والعدل، ولا جور على الرجل ولا على المرأة؛ فقال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاكْرِهُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣].

فبدل أن كانوا يتزوجون النساء الكثيرات، الله حدد لذلك حدًا لا يجوز تجاوزه وهو أربع نساء، وهذا الحد هو المشروع وهو العدل الذي ينصف المرأة ويعطي الرجل حقه.

وقد أسلم بعض الرجال على عهد النبي ﷺ ومعه نساء كثيرة، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعًا كما فرض الله ﷻ، وكما حدد الله.

فاستقرت هذه الشريعة إلى يوم القيامة، لا تبدل، ولا تُغيّر، وهي شريعة العدل والإنصاف.

كما أن الله ﷻ جعل المرأة تملك صداقها ومهرها: قال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ نَحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

فالصداق والمهر حق للمرأة يجب على الزوج أن يعطيها إياه، فلا يبخس منه شيئًا، ولا يستحل منه إلا ما سمحت به نفسها، وأعطته إياه: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

وقال ﷻ في آية أخرى: ﴿فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٢٤].

فالله ﷻ أمر بإعطاء المرأة صداقها وسماء أجرًا فهو الصداق والمهر والأجر هو ملك للمرأة، وفي هذا إنصاف للمرأة، وتمليك لها، ورد على الجاهلية التي تمتهن المرأة، ولا تعتبرها شيئًا مذكورًا.

وإنما أباح ﷻ لأبيها أن يأخذ من صداقها؛ لأن الولد وما ملك لأبيه كما قال ﷻ: «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من

كسبكم»^(١).

وقال ﷺ للولد: «أنت ومالك لأبيك»^(٢).

فيجوز لوالد المرأة أن يأخذ من صداقها الشيء الذي لا يجحف بها ولا يضر بها؛ لأنها ولده ومن كسبه، أما ما عدا الوالد فلا يجوز له أن يأخذ من صداقها شيئاً إلا ما منحته إياه وأعطته إياه، هذا ممّا يدلنا على مكانة المرأة في الإسلام.

وفي مجال معيشة المرأة مع الرجل: حفظ حقها، فهو لا يعتدي عليها، ولا يسيء معاملتها: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

وإذا حدث ما يعكر صفو العشرة فقد وضع الله له حلاً، فقال ﷺ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا شُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢٨] وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٢٩] وَإِنْ يَنْفَرَا بَعْضُ اللَّهِ كُلاً مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٢٨-١٣٠].

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣١/٦)، ورواه أبو داود في سننه (٢٨٧/٣)، ورواه النسائي في سننه (٧/٢٤٠، ٢٤١)، ورواه ابن ماجه في سننه (٧٢٣/٢)، كلهم من حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها -.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٠٤/٢)، ورواه أبو داود في سننه (٢٨٧/٣)، ورواه ابن ماجه في سننه (٧٦٩/٢) كلهم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فإذا حدث بين الرجل والمرأة سوء تفاهم فإن طريقة إزالة ذلك هو الصلح بينهما، والصلح خير، ولا يجوز للرجل أن يظلم المرأة ويسلبها حقها حتى يذرهما كالمعلقة التي ليست مع زوج يحسن إليها، وليست مطلقة تطلب الأزواج، فهي ممسوكة على غير مصلحة لها: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

نهى عن هذا وأنصف المرأة، وبين للرجل أنه إذا لم يكن له فيها رغبة فليفارقتها: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٣٠].

حتى المطلقة طلاقاً رجعيّاً لا يجوز لزوجها أن يخرجها من بيته قال تعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ١-٢].

فالمطلقة الرجعية التي طلقت دون الثلاث على غير عوض لها حكم الزوجات، تبقى في بيت زوجها حتى تكمل عدتها، فإذا شارفت على كمال العدة؛ فإذا أن يراجعها، وإما أن يتركها ويفارقها بالمعروف، هذا هو الإنصاف، وهذا هو العدل للمرأة مع الزوج.

كما أن الله ﷻ صان المرأة في الإسلام عن الابتذال وعن العري: وعن الخلوة مع الرجل الأجنبي؛ حفاظاً على كرامتها وصيانة لها،

فَاللَّهُ ﷻ أَمَرَ الْمَرْأَةَ بِالْحِجَابِ : ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَّ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾
[الأحزاب: ٥٩] .

وقال تعالى : ﴿وَلْيَضْحَكُنَّ يَخْمُرِهِنَّ عَلَى جُوهِهِنَّ وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَى إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَى أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبِيعَاتِ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] .

هذه آيات كريمات توجب الحجاب على المرأة صيانة لها وحفظاً لها من عبث العابثين وإفساد المفسدين ، لا كما كانت في الجاهلية عرضة للأغراض الدنيئة ، فقد كانت في الجاهلية لا تهتم بالستر ؛ حتى إنها كانت تطوف بالبيت وهي عارية ليس عليها إلا ستر يسير ، هكذا كانت المرأة في الجاهلية .

ثم أمرها الله في الإسلام بالستر والحجاب والصيانة ، حتى البصر أمرها الله ألا ترسل بصرها ، وتنظر إلى الرجال نظرة شهوة : ﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ﴾
[النور: ٣١] . إلى آخر الآية .

فَاللَّهُ ﷻ صَانِ الْمَرْأَةِ وَسِتْرَهَا ، وجعلها درة مصونة محفوظة لا يستباح كشف سترها إلا زوجها الذي أحلها الله له وأحلها لها ، وحرّم ظهور المرأة على الرجال الأجانب بزینتها صيانة لها وحفاظاً عليها ، فليست بالشيء التافه الملقى الذي تتناوله الأيدي وتتخطفه الأبصار ، بل هي درة مصونة محفوظة لزوجها الذي أحله الله لها ، وأحلها الله له ؛ هذه المرأة في الإسلام .

أما المرأة في المجتمع الجاهلي : فهي تعتبر قطعة لحم بين كلاب ، كلٌ ينبشها ، وكلٌ ينظر إليها ، بل ربما كلٌ يتمتع بها الاستمتاع المحرم .

أما المرأة في الإسلام : فهي كما ترون في صيانة ، في حجاب ، في عز ، وحرّم على الرجال الأجانب أن يخلوا بالنساء الأجنبية فلا يجوز لرجل أن يخلو بامرأة لا تحل له - بمعنى : يكون هو وإياها في مكان خال ليس معهما أحد - ؛ لأن ذلك مدعاة للفساد قال ﷺ : « ما خلا رجل بامرأة ، إلا وثالثهما الشيطان »^(١) .

كما حرم الله على المرأة أن تسافر وحدها ؛ لأنها تكون عرضة للأذى والتعدي عليها ، قال ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا معها محرم »^(٢) .

حتّى في الحج لا يجوز للمرأة أن تحج إلا مع ذي محرم ، فقد جاء

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٦/١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ورواه الترمذي في سننه (١٥٢/٤) .

(٢) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٣٦/٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

رجل إلى النبي ﷺ وقال: «إن امرأتي خرجت حاجة، وإنني كتبت في غزوة كذا وكذا، فقال النبي ﷺ: اذهب فحج مع امرأتك»^(١).

فالرسول ﷺ أرجعه من الغزو والجهاد في سبيل الله ليحج مع امرأته ممّا يدل على أن هذا أهم مما كان فيه من الجهاد.

كما حرم الله على المرأة الاختلاط مع الرجال الأجانب؛ لأنه مدعاة للفساد، فحرم الله اختلاط النساء بالرجال حتى في مواطن العبادة، النساء في الصلاة إذا حضرن إلى المساجد لا يختلطن مع الرجال، بل يكن خلف الرجال.

قال ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وشر صفوف النساء أولها، وخيرها آخرها»^(٢).

وجعل المرأة تُصَفُّ وحدها خلف الصف، ولا تصف مع الرجال، ولو صف رجل وحده خلف الصف ما صحت صلاته، ولكن المرأة أبيع لها ذلك؛ لأنها معذورة حيث لا يجوز لها أن تصف مع الرجال.

وقال ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن»^(٣).

أسقط الله عنها فرض الجمعة، وأسقط عنها فريضة الجماعة فلا يجب على المرأة جمعة ولا جماعة؛ لأنها معفاة من هذا لضعفها

(١) انظر: صحيح الإمام البخاري (١٨/٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٣٢٦/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود في سننه (١٥٢/١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

من ناحية ؛ ولأنها عورة من ناحية أخرى ، لكن لو حضرت للمسجد ، وصلت فصلاتها صحيحة ، ولكن بشرط أن تكون حين الصلاة معتزلة عن الرجال .

هذا مما يدل على صيانة المرأة في الإسلام ، والمحافظة عليها ، عكس ما كانت عليه الجاهلية القديمة والحديثة من إهمال شأن المرأة ، وتركها ساعية بين الرجال .

هذا مما يدلنا على اهتمام الإسلام بشأن المرأة ومكانتها في الإسلام ، وأن لها مكانة في الإسلام عظيمة ، مكانة مرموقة ، مكانة محترمة ليست من سقط المتاع ، بل لها مكان في المسجد ، ولها مكانتها في المجتمع ، ولها مكانة في البيت ، ولها حقها في الميراث ، ولها حقها في البيع والشراء والتملك ، تملك ما أباح الله لها ، هكذا تكون المرأة في الإسلام وهذه مكانتها .

ولنتنقل إلى المدنية المعاصرة الحديثة الموجودة اليوم في الشرق والغرب : فقد زادت على الجاهلية الأولى في شأن المرأة شراً .

فالجاهلية الأولى : فرطت في حق المرأة وظلمتها .

أما المدنية المعاصرة : فقد أفرطت في حق المرأة ، ورفعتها فوق مكانتها التي جعلها الله لها ، وأخرجتها من مكانتها ، فهي اليوم تنادي بأن تخرج المرأة من بيتها الذي جعله الله لها سكناً تعمل فيه ، تنادي بأن تخرج المرأة من بيتها مع الرجال إلى ميدان العمل سواء بسواء ، لا فرق بين الرجل والمرأة في المكتب ، لا فرق بين الرجل والمرأة في

المتجر، لا فرق بين المرأة والرجل في أي مكان، كأنها رجل حتى اللباس تلبس السترة والبنطلون كما يلبس الرجل، لا فارق بينهما.

سلبت المرأة حقها ومكانتها وأعطتها حق الرجل، حملتها ما لا تطيق، أرهقتها، لأن المرأة لها إمكانيات محدودة والرجل له إمكانيات، وكل من الجنسين له عمل يليق به، الرجل يعمل خارج البيت، الرجل يبيع ويشترى ويسافر، ويقا تل في سبيل الله ويجاهد.

والمدينة المعاصرة أفسدت على المرأة هذا المجال، فقالت للمرأة: اخرجي أنت مظلومة، أنت لست متاعاً من متاع البيت، اخرجي إلى الشارع، اخرجي مع العمال اخرجي وخالطي الرجال، أنت لست بعورة أنت مخلوق كائن من بني آدم.

هكذا يقولون بالسنتهم وأقلامهم وكتبهم وجرائدهم وصحفهم ومجلاتهم، ينادون وينوهون بهذه الدعاية، وهذا هو الدمار على المجتمع؛ لأن المرأة إذا خرجت من بيتها وشاركت الرجل بالعمل فإن ذلك يترتب عليه مفساد عظيمة وشرور جمة.

أولاً: أن هذا تحميل للمرأة ما لا تطيقه، فالمرأة لا تطيق عمل الرجل لأنها يأتي عليها الحيض والنفاس، ويأتي عليها الحمل، لا تطيق أن تعمل مع الرجل تحت وهج الشمس، وفي حرارة القيط ولا شدة البرد، لا تطيق أن تسافر كما يسافر الرجل، لكنهم يقولون: المرأة تسافر وحدها، المرأة تعمل في المكتب طوال الدوام، تعمل مع الرجل كأنها رجل، المرأة تعمل في المصنع، المرأة لا تنقص عن

الرجل في العمل ، إن هذا إرهاق لها ، وتحميل لها ما لا تطيق ، وهذه مفسدة عظيمة .

ثانيًا : أن البيت يخلو ويخرب ولا يبقى له من يصلحه ؛ لأن البيت بحاجة إلى عمل المرأة فإن خرجت فمن يعمل فيه ؟

لا أحد يعمل فيه عمل المرأة ، الرجال لا يعملون عمل المرأة في البيت ، كما أن المرأة لا تعمل عمل الرجال خارج البيت ، كلٌ قد جعل الله له عملاً يليق به .

لكن هؤلاء انتكست قلوبهم فانتكست أفكارهم وعميت بصائرهم ، فإذا خرجت المرأة خرب البيت الذي جعله الله سكنًا ، وجعله الله عيشًا تعيش فيه الذرية ، ويأوي إليه الرجل بعد العمل ، فإذا أوى الرجل بعد العمل إلى بيته ، ولم يجد في البيت أحدًا ولم يجد البيت منظمًا ؛ ساء حاله ، واضطربت نفسيته ، والخراب الأعظم يكون في الذرية فمن يربّيها في البيت ؟

تترك بلا مُربٍّ ، ينشأون نشأة بهيمية أو يدفعون إلى المربين ، والأمر أشد لأن المربي أو المريية لا يحنون على الأطفال ، ولا يعتنون بهم ، ولا يهتمهم شأنهم فسدوا أو صلحوا ؛ لأنهم ليسوا أولادًا لهم .

أو يدفعون إلى دور الحضانة ، الأمر أسوأ وأسوأ ، فالأولاد ليس لهم إلا أمهم لتربيتهم وتغذيتهم هذه هي الوظيفة التي خلقها الله من أجلها .

لكنهم يقولون - وبئس ما يقولون - يقولون : إن نصف المجتمع

معطل؛ لأن النساء نصف المجتمع، فإذا لم تعمل المرأة مع الرجال عطل نصف المجتمع. هكذا يقولون!! وهذه شبهة فاسدة وحجة داحضة.

من قال إن المرأة معطلة؟

المرأة عندنا وفي مجتمع المسلمين ليست معطلة، بل هي تعمل أكثر من عمل الرجل، تقوم بعمل لا يقوم به الرجال.

من الذي يعمر البيوت؟!!

من الذي يربي الأطفال؟!!

من الذي يصنع الطعام ويعدّه ويهيئه؟!!

من الذي يتكفل بعمل البيت كله؟ من الذي يقوم بعمل المرأة إذا أخرجت للشارع وشاركت الرجل في عمله، وصار الرجال والنساء يعملون خارج البيت؟

أليس البيت هو نصف الحياة أو أكثر؟ العمل الذي خارج البيت للرجال، والعمل داخل البيت للنساء إذن نصف المجتمع شغال وليس بمعطل، ولكنهم يخادعون ويموهون على الأغرار فالمرأة ليست معطلة بل المرأة تؤدي دورًا في الحياة لا يؤديه غيرها.

ثالثًا: مفسدة أدهى وأمر: هي ضياع الفضيلة والحشمة، فالمرأة إذا خرجت وخالطت الرجال، وسافرت وعملت في المكتب والمتجر مع الرجال، فإن ذلك يقلل من حياتها ويضعف الغيرة من قلبها حتى تتبدل،

وتصبح لا تحس ولا تبالي بعد ذلك بعرضها لا سمح الله ؛ لأنها مع طول العمل ، وطول الاحتكاك مع الرجال تذهب غيرتها .

أما إذا أكرمت وحفظت فإن ذلك يوفر الغيرة والحياء في قلبها بخلاف العكس .

وهذا ما حصل للمجتمعات الغربية والمجتمعات الشرقية التي قلدت المجتمعات الغربية من الولايات التي يشكو منها الغرب والشرق اليوم .

ضاعت النساء ، وضاعت العائلات ، وتفككت الأسر ؛ بسبب أنهم أخرجوا المرأة من عملها إلى عمل غيرها ، وخالفوا سنن الكون التي جعل الله ﷻ لكل مخلوق منها ما يناسبه فيه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾ [الرعد: ١١] .

الناس إذا غيروا غير الله عليهم ، فأصبحت المرأة في الغرب الآن تتألم وتتضرع من وضعها ، وكذلك المرأة في الشرق الذي قلدت نساؤه نساء الغرب ، أصبحت الآن تتألم وتتضرع من وضعها .

بل ربما أدى بكثير منهن إلى الانتحار لتخرج -بزعمها- من هذه الورطة التي وقعت فيها وهذا ما يريده لها شياطين الجن والإنس . هذا وضع المرأة إذا غيرت مكانتها اللائقة بها .

• عمل المرأة خارج بيتها :

المرأة إذا احتاجت إلى العمل خارج البيت ؛ فإنها تعمل ولكن على

شكل يضمن لها حفظ كرامتها وصيانتها، تعمل عملاً لائقاً بها.

وما زالت النساء تعمل من أول الإسلام إلى الآن تعمل في البيت وخارج البيت، ولكنها خارج البيت تعمل عملاً لائقاً بها، ليس فيه اختلاط، وليس فيه ابتذال، مع الصيانة، مع الحشمة، مع الحجاب، مع اعتزال الرجال، تعمل النساء في مجالهن اللائق بهن، يعملن في مجالات مناسبة، يخرجن للعبادة، يخرجن لصلاة العيد، يخرجن لصلاة الجماعة، يخرجن لصلاة الجمعة، مع الصيانة والتعفف، مع المكانة اللائقة بهن مع الضوابط الإسلامية.

العمل خارج البيت إذا طبقت فيه الضوابط الإسلامية فلا مانع منه، إنما المانع هو أن تهمل الضوابط الإسلامية، ويطلق الحبل للمرأة على الغارب، ويقال لها: اعملي مع الرجال من غير فارق!! هذا هو الممنوع، وهذا هو المحظور.

ونحن لا ننكر عمل المرأة مطلقاً خارج البيت.

ولكننا نقول: المرأة تعمل خارج البيت إذا اقتضى الأمر عملاً لائقاً بها مع التزامها بالضوابط الإسلامية، وإلا فالبيت خير لها؛ لأن الله تعالى يقول لنساء نبيه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قرن: يعني: اثبتن، من القرار وهو الثبات، وانظروا كيف أضاف البيوت إليها.

قال ﷺ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

البيوت للرجال في الأصل ، ولكن الله أضاف البيوت إليهن ، لأنهن يلزمن البيوت ، ويمكنن فيها .

ويقول ﷺ : « وبيوتهن خير لهن »^(١) .

فأضاف البيوت إليهن دلالة على أن المرأة ملازمة للبيت حتى كأنه ملك لها ، فالمرأة لها - كما عرضنا - وضع في الجاهلية القديمة الجاهلية الأولى قضى عليها الإسلام ، ولها وضع في المدنية المعاصرة يريدون أن يرجعوها إلى شر مما كانت عليه في الجاهلية الأولى ، ولكن الله ﷻ ناصر دينه ، ومعل كلمته ولو كره الكافرون .

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

• ثانيًا : ما يتعلق بها من أحكام :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فإن المرأة كما تعلمون هي شقيقة الرجل ، وهي شطر المجتمع ، وهي المربية في البيت .

وهي كما قال الشاعر :

الأم مدرسة إذا أعدتها أعددت شعبًا طيب الأعراق^(٢)

(١) رواه أبو داود في سننه (١٥٢/١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) انظر : ديوان حافظ إبراهيم (١/٢٨٢) .

فالعناية بتثقيف المرأة وتعليمها دينها وما يجب عليها أمر واجب، والرسول ﷺ كان يخص المرأة في بعض المجالس من مجالسه ﷺ، بل إنه لما خطب خطبة العيد خطب الرجال، ثم ذهب إلى النساء، وخطبهن ووعظهن وذكرهن^(١).

وتجدون في القرآن الكريم آيات كثيرة تخص المرأة في التوجيهات، مع دخولها مع الرجال في خطابات الشرع، فالمرأة مثل الرجل فيما يجب عليها من أركان الإسلام، وأركان الإيمان، وأداء الواجبات وترك المحرمات، المرأة والرجل في هذا سواء.

فالمرأة مثل الرجل في العقيدة والتوحيد، وإفراد الله تعالى بالعبادة واجتناب الشرك، المرأة والرجل في هذا سواء كل يجب عليه أن يوحد الله ﷻ، وأن يعبده حق عبادته، وأن يترك عبادة ما سواه.

هي مثل الرجل في وجوب الصلاة، وأداء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام.

وهي مثل الرجل لأنها يجب عليها أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره.

وهي مثل الرجل في التقيد بطلب الرزق الحلال والمكاسب المباحة، وتجنب المكاسب المحرمة كالربا والقمار والغش، وغير ذلك من المكاسب المحرمة.

(١) انظر: صحيح الإمام البخاري (٩/٢) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

الرجال والنساء في هذا سواء، ونصوص الشريعة عامة للرجال والنساء في هذا وفي غيره.

والمرأة مثل الرجل في: استحقاق الثواب على الطاعة، واستحقاق العقاب على المعصية: أما في الثواب فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ويقول ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ويقول ﷺ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

فالمرأة مثل الرجل في استحقاق الثواب على الطاعة ودخول الجنة، وهي مثله أيضًا في استحقاق العقاب على المعصية وفي دخول النار، يقول الله ﷻ: ﴿لَيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٣].

والمرأة مثل الرجل في وجوب الإيمان بالله ﷻ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وموالاتة المؤمنين ومعاداة الكافرين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُؤْتُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ

سَيَرَحْمَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَزِيرٌ حَكِيمٌ ﴿التوبة: ٧١﴾ .

هذا بعد أن بين المنافقين والمنافقات على النقيض من ذلك حيث قال سبحانه: ﴿الْمُتَفَقُّونَ وَالْمُتَفَقِّتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] .

المرأة مثل الرجل في الواجبات العامة في الإسلام والإيمان، والمرأة مثل الرجل في وجوب الصدق ﴿وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] .

صدق في الحديث، والصدق في المعاملة، والصدق مع الله، والصدق مع الخلق .

وهي مثل الرجل أيضًا في تحريم الغيبة والكذب وقول الزور، وغير ذلك .

إلا أن الله ﷻ خص المرأة في بعض الأحكام التي تتناسب مع خلقتها وطبيعتها، فخصها بأحكام ليست في الرجل، أو لا تشرع للرجال، وهذا موضوع حديثنا في هذه الجلسة المباركة - إن شاء الله - .

فالمرأة من ناحية الزينة: في جسمها، وفي ملابسها لها خصوصية تختص بها عن الرجل، فالله ﷻ أباح الزينة للرجال والنساء في الجملة، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢] .

فالمرأة لها حقها في الزينة، لكن لا بد أن تكون وفق ضوابط

شرعية، وحدود مرعية، فهي مسموح لها بأن تزين جسمها بالنظافة، بأن تتنظف، ومسموح لها أن تزين بالخضاب والأصباغ والمساحيق المناسبة، هذا كله مسموح لها به؛ بل مستحب، لكن على وجه لا يترتب عليه فتنة ولا تبدي للرجال الذين ليسوا من محارمها، إلا أنها منعت من أشياء، وحرم عليها أشياء كانت الجاهلية تزعم أنها من الزينة. من ذلك: أخذ الحواجب وهو ما يسمى النمص، فلا يجوز للمرأة أن تأخذ من شعر حواجبها ولا أن تقص شعر حواجبها لأن هذا ملعونة من فعلته، لعن عليه السلام النامصة والمنتمصه^(١).

والمراد بالنامصة: التي تأخذ من شعر حاجبها إما بالحلق أو بالمزيلات، أو بأن تقص شعر حاجبها.

وبعض النساء الفاسقات، أو الكافرات، أو المتشبهات بهؤلاء تزيل شعر حواجبها اليوم، وتجعل مكانه شيئاً من الأصباغ، أو شيئاً من اللون الأخضر، وهذا فيه محادة لله ورسوله، ومن فعلته فهي ملعونة بنص حديث رسول الله ﷺ.

وكذلك حرم على المرأة التفلج والوشر: وهذا خاص بالأسنان، فلا يجوز لها أن تفلج أسنانها، بمعنى أنها تحكها حتى يكون بينها شيء من الانفراج، تزعم أن هذا زينة، أو أن تبرد أسنانها بالمبرد حتى تكون على هيئة ترغبها هي، وتظن أن هذا زينة، هذه ملعونة في الحديث^(٢).

(١) انظر: صحيح الإمام مسلم (٣/١٦٧٨) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: صحيح الإمام مسلم (٣/١٦٧٨) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أما إذا عملت هذا من باب العلاج بأن كانت أسنانها غير متناسقة في خلقتها .

أو في أسنانها زيادة خارجة عن الهيئة المعروفة ، ويكون عيباً ظاهراً في وجهها ، أو يكون فيها أسنان تحتاج إلى إصلاح أو حك أو إزالة .

هذا من باب العلاج ، وكإزالة التسوس من الأسنان ، وإزالة المرض من الأسنان ، هذا لا بأس به ؛ لأن الرسول ﷺ إنما لعن من فعلت هذا للحسن .

أما من فعلته للعلاج أو لإزالة التشوه الخلقي ، ويتولى هذا طبيبات يحسن هذا العلاج فهذا لا بأس به .

وكذلك الوشم : فقد لعن النبي ﷺ الواشمة والمستوشمة^(١) .

والوشم : هو أن تغرز الإبرة في جلدها ، ثم تذر مغرزها بالكحل أو بمادة سوداء تبقى في جلدها دائماً ، هذا ما يسمى الوشم .

وكانت النساء في الجاهلية يفعلنه ، ولا يزال في النساء إلى اليوم - وخصوصاً في البلاد المجاورة - من يفعلن ذلك في أيديهن وفي وجوههن ، بأن يجعلن في وجوههن خطوطاً خضراء من الوشم ، أو يجعلن في وجوههن ، أو أيديهن ، أو أذرعهن نقاطاً سوداء من الوشم هذا لعن رسول الله ﷺ من فعلته أو فعل بها .

فقد لعن ﷺ النوعين : الواشمة ، والمستوشمة ، كما لعن النامصة -

(١) انظر : صحيح الإمام مسلم (٣/ ١٦٧٨) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وهي التي تأخذ شعر الحاجب - والمتنمصة، وهي التي تطلب هذا الشيء من غيرها .

وكذلك لعن ﷺ النائحة والمستمعة .

والنائحة : التي ترفع صوتها عند المصيبة ، وتنوح على الميت ، وتعدد محاسنه ، وترفع صوتها في النياحة ، هذه ملعونة .

وقال ﷺ : « النائحة إذا لم تتب قبل موتها ، فإنها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب »^(١) . والعياذ بالله !!

والنائحة عرفنا معناها وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة ، أما كون المرأة تبكي على ميتها ، أو على أخيها مجرد بكاء من غير رفع صوت ، فهذا لا بأس به لأنه من الرحمة ، وهذا لا يستطيع الإنسان منعه ، إنما الممنوع رفع الصوت عند المصيبة .

كما لعن ﷺ الصالقة^(٢) وهي : التي ترفع صوتها عند المصيبة .

ولعن الحالقة وهي : التي تحلق شعرها عند المصيبة .

ولعن الشاقة^(٣) وهي : التي تشق ثوبها عند المصيبة .

لعن ﷺ هؤلاء الأصناف من النساء ؛ لأن هذه من عادات الجاهلية ، وقد يكون في جهال النساء في وقتنا الحاضر من يعمل شيئاً من ذلك ؛

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٦٤٤ / ٢) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه .

(٢) انظر : صحيح الإمام البخاري (٨٣ / ٢) من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

(٣) انظر : صحيح الإمام البخاري (٨٣ / ٢) من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

لأن الجاهلية يبقى لها بواقٍ ورواسب في بعض الناس خصوصاً مع الجهل.

وكذلك لعن النبي ﷺ زوارات القبور^(١) : فالمرأة ممنوعة من زيارة القبور، وإنما زيارة القبور خاصة بالرجال إذا كان القصد منها السلام على الأموات والدعاء لهم.

أما إذا كان القصد منها التبرك بالقبور، والتقرب إلى الأموات كما يفعل عند الأضرحة اليوم، فهذه زيارة محرمة على الرجال والنساء. وهي زيارة شركية ممنوعة في حق الرجال والنساء.

وكذلك حرم الله ﷻ على الرجال لبس الذهب ولبس الحرير: فلا يلبس ساعة من ذهب أو فيها ذهب، أو مذهبة، الذهب حرام على الرجال لبسه، والتحلي به.

ولكنه مباح للنساء أن يلبسن الذهب ويتحلين به؛ لأنهن بحاجة إليه، ويكون ذلك في حدود المعروف في أوساط النساء، فلا يكون فيه مبالغة أو إسراف، أو زيادة على ما جرت به العادة.

فالمرأة مباح لها أن تتحلى بالذهب، ومباح لها أن تلبس الحرير، بخلاف الرجل فإن الله حرم عليه التحلي بالذهب، وحرم عليه لبس الحرير.

(١) رواه أحمد (٣٣٧/٢) و(٣٥٦)، والترمذي برقم (١٠٥٦)، وابن ماجه (١٥٧٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وكان النبي ﷺ قد خرج على أصحابه ومعه ذهب وحرير ، فقال -
 عليه الصلاة والسلام- : «هذان حرام على ذكور أمتي حل لإنائهما»^(١) .
 ورأى ﷺ رجلاً في يده خاتم من ذهب فقال -عليه الصلاة
 والسلام- : «يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيضعها في يده .
 ثم أخذ خاتمه وطرحه على الأرض ، فلما قام النبي ﷺ والخاتم
 مطروح على الأرض قال الحاضرون للرجل : خذ خاتمك انتفع به .
 قال : لا ، والله لا أخذه وقد طرحه رسول الله ﷺ»^(٢) .
 هكذا الإيمان ، وهكذا الامتثال .

الشاهد من هذا : أن الذهب يحرم لبسه على الرجال بأي أشكال
 اللبس .

ولكنه مباح للنساء إلا أنه يباح للرجال من الذهب ما دعت الضرورة
 إليه مثل ربط الأسنان بالذهب إذا كان هذا من أجل الحاجة لا من أجل
 الزينة .

أما إذا كان هذا من أجل الزينة ، فإنه حرام ، أما إذا ربط أسنانه
 بالذهب ، أو لبس أحد أسنانه بالذهب من أجل الحفاظ عليها ؛ فهذا
 لا بأس به من أجل الحاجة ؛ لأن الذهب له خاصية وهي عدم الصدأ .
 ولكن مع إباحة التحلي للمرأة بالذهب ، فإنها منهيّة عن أن تظهره

(١) رواه ابن ماجه في سننه (٢/ ١١٩٠) من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٣/ ١٦٥٥) من حديث عبد الله بن عباس ؓ .

للرجال الذين ليسوا من محارمها، بل تغطي حليها عن الرجال، كما إذا كانت بحضرة رجال ليسوا من محارمها، أو خرجت إلى السوق أو المسجد، حيث يباح لها الخروج، فإنه يجب عليها أن تستر حليها، بل يجب عليها أيضًا مع ستر الحلي ألا تظهر صوته للرجال، لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

كانوا في عهد النبي ﷺ يلبسن النساء الخلاخيل في الأرجل، وكانت المسلمات يسترن خلاخيلهن عن الرجال امتثالاً لأمر الله ورسوله، ولكن كانت بعضهن تحرك رجلها بقوة من أجل أن يسمع من تحت الثوب صوت الخلاخال، فنهى الله عن ذلك، وقال: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]. أي: الخلاخيل التي تحت الثياب.

فإذا كانت منهيّة عن إظهارها صوت الحلي، فكيف بإظهار الحلي نفسه أمام الرجال غير المحارم، إنما أبيع لها التحلي وإظهار الحلي في بيتها ومع النساء في محيط النساء، وعند زوجها، أما إذا كانت عند الرجال غير المحارم، فإنها تستر حليها ولا تظهره للرجال.

كذلك أباح الله لها أن تلبس من ثياب الزينة ما يجملها، ولكنها لا تخرج به خارج بيتها، تكون ثياب الزينة داخل البيت، وإذا أرادت الخروج فإنها تخلع ثياب الزينة، وتلبس ثوبًا عاديًا، ليس فيه زينة وتلبس لباسًا ساترًا ضافيًا على جسمها، ولا يكون فيه زينة ولا يكون لباسًا ضيقًا يبين مفاتن جسمها، ومقاطع أعضائها.

كذلك يباح للمرأة أن تتطيب في بيتها وعند زوجها وفي فراشها، ولكن إذا أرادت الخروج فإنها لا تخرج متطيبة؛ لأنها إذا خرجت متطيبة فإنها تتبعها الأنظار، وتحصل الفتنة العظيمة ولهذا يقول ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وليخرجن ثفلات»^(١).

بمعنى: غير متزينات ولا متطيبات، هذا معنى الثفلات يخرجن بهيئة لا تلفت الأنظار، فالمرأة لا تخرج بالطيب إلى الشوارع أو إلى المساجد أو إلى المدارس إذا كانت تُدرّس أو تُدرّس، لأنها إذا خرجت متطيبة، فإنها تكون عاصية لله ﷻ ولرسوله، ومعرضة نفسها ومعرضة غيرها للفتنة.

● ما تختص به المرأة في مجال العبادات:

هذا في مجال الزينة، أما في مجال العبادة والصلاة: فالمرأة لا تؤذن ولا تقيم الصلاة، وإنما هذا من خصائص الرجال، ولا يجوز للمرأة أن تؤذن حتى ولو بصوت منخفض، ولا يجوز لها أن تقيم الصلاة لا لجماعة النساء ولا لنفسها؛ لأن هذا من خصائص الرجال، وإنما يصلي بدون إقامة، وتصلي على سماع أذان الرجال.

هذا مما تختص به المرأة، وإنما تكبر تكبيرة الإحرام ولا تقيم الصلاة كما يقيمها الرجل إذا أراد أن يصلي.

كذلك في مجال الصلاة أوجب الله صلاة الجماعة على الرجال، وحرم على الرجل أن يصلي وحده وهو يقدر على حضور صلاة الجماعة.

(١) رواه أبو داود في سننه برقم (٥٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وتوعد الله - جل وعلا - الذين يتخلفون عن صلاة الجماعة بقوله : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٤٧) خَشَعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ .

أي : يسمعون الأذان ويدعون إلى الصلاة ، ولا يخرجون من بيوتهم ، وحتى ولو صلوا في بيوتهم سقطت عنهم الفريضة لكن بقي عليهم واجب وهو صلاة الجماعة .

وقد جاء رجل أعمى إلى رسول الله ﷺ وشكا إليه ما يلقي في طريقه إلى المسجد ، وطلب من النبي ﷺ أن يرخص له أن يصلي في بيته ، فقال النبي ﷺ : أسمع النداء؟ قال : نعم . قال : فأجب فإني لا أجد لك رخصة^(١) .

وقال الرسول ﷺ : «من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر»^(٢) .

هذا في حق الرجال ، أما المرأة فإن الله خفف عنها ، ولم يوجب عليها صلاة الجماعة ، بل الله يحب من المرأة أن تصلي في بيتها ، وألا تخرج إلى المسجد ، لأن هذا هو الأفضل والأستر لها ، والأبعد لها عن الفتنة ، ولكن إذا أرادت الخروج إلى المسجد للصلاة مع المسلمين ، فإنها لا تمنع من ذلك ، لكن بشرط أن تلتزم بالأدب الشرعي .

(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٤٥٢/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه ابن ماجه في سننه (٢٦٠/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

قال ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، وبيوتهن خير لهن وليخرجن تفلات»^(١).

بمعنى أنها لو بقيت وصلت في بيتها كان أحب إلى الله ﷻ وأجر لها أو أكثر أجراً لها، وأفضل في حقها من أن تخرج إلى المسجد، وكان نساء الصحابة يخرجن للصلاة مع النبي ﷺ متلفعات بخمرهن لا يعرفهن أحد وكأن على رؤوسهن الغربان^(٢).

يعني: يشددن رؤوسهن بالأغطية السوداء حتى كأن على رؤوسهن الغربان.

هؤلاء نساء الصحابة فيجب على نساء المسلمين أن يكن مثل نساء الصحابة في التستر والتحفظ عند الخروج إلى المساجد فكيف بالخروج إلى الأسواق؟

إن كثيراً من النساء اليوم يخرجن إلى الأسواق بأنواع الطيب وأنواع الزينة وأنواع من الأشكال التي لا يحلها الله ولا رسوله.

الواجب على النساء: أن يتقين الله ﷻ، وأن يبقين في بيوتهن، فإن بقاء المرأة في بيتها خير لها، قال الله تعالى لنساء نبيه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. وقرن: أمر من القرار وهو البقاء في البيوت وهو خطاب متناول لنساء المسلمين عامة: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾.

(١) رواه أبو داود في سننه (١٥٢/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤٩٧/٣).

التبرج المراد به: إظهار الزينة في الثياب واللباس هذا واجب على نساء المسلمين، فالمرأة ليس عليها صلاة جماعة وليس عليها صلاة جمعة، ولكن إذا حضرت الجماعة أو الجمعة فإن ذلك يجزيها وتكون تبعاً للرجال.

ومن الآداب التي تجب على المرأة عند خروجها للصلاة: أن تكون صفوف النساء خلف الرجال، كما قال النبي ﷺ: «أخروهن من حيث أخرهن الله»^(١).

فلا يجوز للمرأة أن تصف مع الرجال أو إلى جانب الرجل في المسجد حتى ولو كان زوجها، إذا قامت تصلي مع زوجها ولو في البيت، فإنها لا تصف إلى جانبه، وإنما تصف خلفه، فكيف إذا كان رجلاً غير زوجها؟! الأمر أشد.

وقال ﷺ: «خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها»^(٢).

لأن آخر صفوف النساء يكون بعيداً من الرجال، وهذا أبلغ للستر والبعد عن الفتنة، وهذا يدل على أنها إذا خرجت للصلاة فإنها تكون معتزلة عن الرجال بأن تصلي خلفهم بعيدة عنهم، وإذا كانت من وراء حائل فهذا فيه زيادة احتياط، وإذا لم يكن هناك حائل، فإنها تتأخر وتكون في مؤخرة المسجد بعيدة عن صفوف الرجال.

هذه بعض الأحكام التي تخص المرأة في الصلاة.

(١) رواه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه (١٤٩/٣) من قول ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٣٢٦/١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهناك أحكام تخص المرأة في حيضها ونفاسها : فالمرأة رُكِبَ الله ﷻ فيها الاستعداد للحمل والولادة والرضاع ، لأنها محل الحرث : ﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] . أي : هن محل الحرث -يعني : الذرية- .

فالرجل هو صاحب الحرث والمرأة محل الحرث نفسه ، وبما أنها حرث فإن الله جعل فيها استعدادًا للحمل واستعدادًا للرضاع ، وذلك بأن جعل فيها ﷻ هذا الحيض .

فالمرأة التي تحيض تحمل ، والمرأة التي لا تحيض فإنها لا تحمل في الغالب .

والحيض هذا ليس دم مرض أو نزيف ، وإنما دم طبيعي يخرج من قعر الرحم ، لا نتيجة مرض أو عيب في المرأة ، بل هو كمال في المرأة ، يخرج من قعر الرحم خلقه الله لتغذية الطفل ، فالطفل إذا كان في بطن أمه فإن الله يجعل هذا الحيض غذاء للطفل ؛ لذلك لا تحيض الحامل في الغالب ؛ لأن الله صرفه لغذاء الطفل في بطن أمه ، وإذا ولدت فإن الله يحول الحيض إلى حليب .

ولذلك قل أن تحيض المرضع ، لأن الله حول حيضها إلى لبن يدر من ثديها ، ويرضعه الطفل ، وإذا لم تكن هذه المرأة لا حاملاً ولا مرضعاً ، فإن الحيض ينزل عليها في فترات معينة تسمى بالدورات الشهرية .

• وفي مدة الحيض تحرم عليها أشياء لا يجوز أن تفعلها :

أولاً : لا يجوز لها أن تصلي في مدة الحيض ، حرم الله عليها

الصلاة وأسقطها عنها، فهي لا يجب عليها صلاة، ولذلك لا تقضيها إذا طهرت، لأنها لم تجب عليها في فترة الحيض، وهذا تخفيف من الله ﷻ، لأن الصلاة تتكرر في اليوم والليلة، فلو وجب على المرأة قضاء الصلاة في فترة الحيض لشق عليها ذلك بعد الحيض.

ثانيًا: يحرم على المرأة أن تصوم في فترة الحيض لا صيام رمضان، ولا صيام قضاء، ولا صيام تطوع، فالحائض لا يجوز لها أن تصوم، وإن صامت فصيامها غير صحيح، لكنها إذا طهرت فالواجب أن تقضي صيام رمضان، وذلك أن الصيام لا يتكرر، وقضاؤه لا يشق على المرأة بخلاف الصلاة.

ولهذا لما سألت عائشة امرأة قالت: «يا أم المؤمنين؛ ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟» قالت لها: أحرورية أنت؟.

لأن السؤال هذا تنطع، والغالب أنه يخرج من الحرورية -وهم: الخوارج الذين ينتطعون-.

قالت: «أحرورية أنت؟» قالت لها: لا، ولكنني أسأل، قالت: هكذا كنا على عهد النبي ﷺ، نؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة^(١). هذا هو الجواب الحاسم، نحن ننفذ ما أمر رسول الله ﷺ به، ولا كلام بعد هذا، فالمرأة لا تصوم ولا تصلي في مدة حيضها،

(١) انظر: صحيح الإمام مسلم (١/ ٢٦٥) من حديث معاذة عن عائشة رضي الله عنها.

ولكنها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة.

ثالثاً: الحائض أيضاً لا تمس المصحف في مدة الحيض؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا يمس القرآن إلا طاهر»^(١).

فالمرأة لا تمس المصحف ما دامت حائضاً، وكذلك لا تقرأ القرآن عن ظهر قلب ما دامت حائضاً، إلا في حالة الضرورة إذا خافت أن تنسى حفظها من القرآن، فإنها يجوز أن تقرأ في فترة الحيض وفي فترة النفاس حتى لا تنسى ما حفظته من القرآن.

ففي هذه الحالة لا بأس على ما أفتى به جمع من المحققين، وأما إذا لم تكن تخشى من النسيان، فإنها لا تقرأ القرآن لأن عليها حدثاً أكبر ومن كان عليه حدث أكبر، فإنه لا يقرأ القرآن، كما أنه إذا كان على الرجل جنابة فإنه لا يقرأ القرآن ما دام عليه الجنابة.

كان النبي ﷺ يقرأ القرآن ما لم يكن عليه جنابة، أما إذا كان على جنابة فإنه لا يقرأ القرآن^(٢).

والحيض مثل الجنابة لأنه حدث أكبر فلا تقرأ الحائض القرآن ما دامت في فترة الحيض إلا في حالة الضرورة والحائض أيضاً لا تدخل

(١) رواه الحاكم في مستدركه (٣٩٧/١)، ورواه الإمام مالك في الموطأ (١٩٩/١) كلاهما من حديث عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن جده -رضي الله تعالى عن الجميع-.

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد (٨٤/١)، وسنن أبي داود (٥٧/١، ٥٨)، وسنن النسائي (١٤٤/١)، وسنن ابن ماجه (١٩٥/١) من حديث علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه-.

المسجد للجلوس فيه إذا كان في المسجد درس وتريد أن تسمع الدرس أو فيه موعظة ، فإنها لا تدخل المسجد وإنما تكون خارج المسجد ؛ لأن النبي ﷺ يقول : « لا أحل المسجد لجنب ولا حائض »^(١) .

فلا يجوز للمرأة أن تجلس في المسجد ما دامت حائضًا ، وإنما تكون خارج المسجد ، وكذلك في مصلى العيد .

قالت أم عطية : « كنا نخرج العواتق والحِيض يسمعن الخير ، ويعتزل الحِيض المصلى » .

يعني : يكن على جانب بعيد عن المصلى بحيث يسمعن الصوت ، ولا يكن في المصلى ، فالحائض والنفساء لا تجلسان في المسجد .

ويجوز للحائض أن تمر في المسجد لأخذ حاجة ويجوز لها في طريقها أن تمر من باب إلى باب آخر ، أو أن تدخل المسجد لأخذ حاجة وتخرج .

فقد قال النبي ﷺ لعائشة : « ناوليني الخمرة من المسجد . فقالت : إنها حائض . قال ﷺ : إن حيضتك ليست بيدك »^(٢) . يعني : لا بأس بالمرور للحائض في المسجد .

وكذلك لا بأس أن تذكر الحائض الله بالتسبيح والتهليل والتكبير ، وقراءة الأوراد في الصباح والمساء ، إلا أنها لا تقرأ شيئًا من القرآن ،

(١) رواه أبو داود في سننه (٥٨/١) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه (٢٤٤/١ ، ٢٤٥) من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها .

وإنما تقرأ الأذكار والأدعية والتسبيحات، والتهليل، والتكبير إلى غير ذلك كله لا بأس به.

رابعًا: كذلك مما يحرم في حالة الحيض: الجماع، لا يجوز لزوجها أن يجامعها وهي حائض، قال الله ﷻ: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فنهى ﷻ عن جماع الحائض في فرجها، ولا بأس أن يباشرها زوجها، أن يقبلها، أن ينام معها، أن يلمسها بشهوة، لا بأس أن يستمتع بها إلا الجماع في الفرج فقط، فإنه لا يجامعها فيه حتى تطهر. أما الاستمتاع بغير الجماع في الفرج؛ من تقبيل، ولمس، ومضاجعة، وغير ذلك فهذا لا بأس به، لأن المحرم شيء واحد، وهو الجماع في الفرج، هذا في فترة الحيض، وفي فترة النفاس أيضًا المرأة لا تجامع.

خامسًا: كذلك مما حرم الله في حالة الحيض: الطلاق، لا يجوز تطليق المرأة وهي حائض، وهذا طلاق بدعي لا سني؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١].

يعني: طلقوهن طاهرات من غير مسيس.

فإذا طهرت المرأة من الحيض ولم يمسها زوجها -يعني: لم يجامعها- فإنه يطلقها إذا أراد.

أما إذا كان جامعها بعد طهرها؛ فإنه لا يجوز له أيضاً أن يطلقها في هذا الطهر.

سادساً: كذلك في مسألة الحج، الله ﷻ يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

والسبيل: هو الزاد والراحلة.

الله أوجب على المسلم أن يحج هذا البيت مرة في العمر على المستطيع الذكر والأنثى، ولكن الأنثى إذا أرادت الحج لابد أن يكون هناك محرم يسافر معها.

والمراد بالمحرم: من تحرم عليه من الرجال بنسب، أو سبب مباح، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِيكَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

هؤلاء محارم من أقارب المرأة الذين يحرم عليهم نكاحها بنسب أو بسبب مباح، فيجوز لها أن تسافر مع هؤلاء لقوله ﷻ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يومين إلا مع ذي محرم»^(١).

(١) رواه البخاري برقم (١٠٨٨)، ومسلم برقم (١٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، لكن قال: «يوم وليلة». وجاء ذكر اليومين عند البخاري برقم (١١٩٧)، ومسلم برقم (٨٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه بلفظ: «لا تُسافر المرأة يومين إلا معها زوجها أو ذو محرم».

وفي رواية: «أن تسافر مسيرة ثلاثة أيام».

وفي رواية: «أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا معها محرم»^(١).

المرأة تحتاج للمحرم عند السفر سواء للحج أو لغير الحج، كل سفر تريد المرأة أن تسافره فلا بد أن تكون مع محرم.

ولا يجوز لها أن تسافر وحدها، لأن سفرها وحدها يعرضها للخطر ويعرضها للفتنة؛ ولأنها ضعيفة تحتاج لمن يقوم عليها ويساعدها، ويقوم بمصالحها؛ لأنها امرأة ضعيفة ومطمع للرجال الفسقة وغيرهم، فإذا كان معها محرم يكون حمى لها.

والآن اليوم واللييلة واليومين وثلاثة أيام تقطع في ساعات بالنسبة للسيارات أو الطائرات، والحكم واحد لا يتغير فما دامت مسافة السفر تبلغ (٨٠ كيلو) فأكثر، فإنه لا يجوز للمرأة أن تسافر لا على قدميها، ولا على دابة، ولا على سيارة، ولا على طائرة، ولا في مركب، ولا غير ذلك سواء كانت وحدها، أو كانت مع أناس كثيرين، ما دام ليس معها محرم فلا يجوز لها أن تسافر لا للحج ولا لغيره.

وصلّى الله وسلّم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) رواه الإمام البخاري في صحيحه (٣٥ / ٢) من حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما -.

المصادر والمراجع

- ١ - تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء ابن كثير، دار الجيل، بيروت، لبنان ١٤٠٨ هـ. ط ١.
- ٢ - ديوان حافظ إبراهيم، دار العودة، بيروت لبنان.
- ٣ - سنن ابن ماجه، مُحَمَّد بن يزيد القزويني، دار إحياء التراث العربي.
- ٤ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الريان للتراث، ودار الحديث، القاهرة ١٤٠٨ هـ.
- ٥ - سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، المكتبة الإسلامية تركيا، إستانبول.
- ٦ - سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٧ - سنن النسائي، أَحْمَد بن شعيب النسائي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ. ط ١، ٢، ٣.
- ٨ - صحيح ابن خزيمة، مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤١٢ هـ. ط ٢.
- ٩ - صحيح الإمام البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ١٠ - صحيح الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري دار إحياء

التراث العربي، بيروت لبنان.

١١ - المستدرك على الصحيحين، أبي عبد الله الحاكم، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

١٢ - مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة القاهرة، دار، الراية الرياض.

١٣ - المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٣هـ. ط ٢.
